United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

مشروع تقرير أولي
عن إعداد اتفاقية عالمية
للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي

باريس، ٢٠١٥

المحتويات

١ – معلومات أساسية ٥
١–١ ميلاد الجيل الأول من اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات ٥
١–٢ الخطوات الأولى نحو إعداد اتفاقية عالمية ٦
١–٣ الجيل الثاني من الاتفاقيات الدولية ٦
٢ – الاتجاهات العالمية الحالية في مجال التعليم العالي ٧
٢–١ إفساح المجال لأعداد كبيرة من الطلاب للحصول على التعليم العالي ٨
٢–٢ تنوع طرائق توفير التعليم العالي ٩
٢–٣ تغير نماذج التعلّم ١٠
٢–٤ القدرة على الالتحاق بسوق العمل ١٠
٢–٥ الجودة وضمان الجودة ١١
٢–٦ تدويل التعليم العالي ١١
٢–٧ الحراك الأكاديمي ١٢
٢–٨ تدويل البحث العلمي ١٣
٢–٩ تمويل التعليم العالي ١٣
٣ – تنشيط العملية المؤدية إلى اعتماد اتفاقية جديدة ١٣
٣–١ مقارنة بين الاتفاقيات الإقليمية ١٥
٣–١–١ أوجه التشابه ١٥
٣–١–٢ أوجه الاختلاف ١٦
٤ – أغراض وحدود الاتفاقية العالمية المحتملة ١٩
٤–١ التعليم العالي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ..... ٢٠
٤–٢ تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي ٢١
٤–٣ تشجيع التعلم مدى الحياة وتعميم التعليم ٢١
٤–٤ تعزيز الترابط بين ضمان الجودة وأطر المؤهلات والاعتراف بمؤهلات التعليم العالي ٢١
٤–٥ وضع مبادئ وقيم شاملة ومتفق عليها ومشتركة لجميع المناطق ٢٢
٤–٦ تعزيز ودعم التطورات الدولية والإقليمية التي طرأت على سياسات التعليم العالي ٢٢
٤–٧ الاعتراف بالنمو السريع للتنوع بين المسؤولين عن التعليم العالي ٢٣
٤–٨ تعزيز حق اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في ظروف مماثلة لظروف اللاجئين في الاعتراف بمؤهلاتهم ٢٣
٤–٩ نطاق الاتفاقية العالمية المحتملة ٢٣
٥ – مبادئ أساسية ٢٥
٥–١ الاعتراف بالتعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان والتعليم العالي باعتباره منفعة عامة ٢٦
٥–٢ احترام تنوع نظم التعليم العالي الوطنية والاستقلال الأكاديمي والاعتراف بهما ٢٦

٥-٣ دور الثقة المتبادلة والمبادئ الأخلاقية في ممارسات الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي ٢٧
٥-٤ الحق في عدم التمييز وفي الطعن..... ٢٧
٥-٥ تعزيز سياسات تربوية تتلاءم مع التحولات البنيوية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية..... ٢٧
٦ - التحديات الرئيسية..... ٢٨
٦-١ العلاقة بين الاتفاقيات الإقليمية والاتفاقية العالمية..... ٢٨
٦-٢ العلاقة بين ضمان الجودة وأُطُر المؤهلات والاعتراف بالمؤهلات..... ٢٩
٦-٣ الاعتراف بالدراسات الجزئية وبالتعلم غير النظامي وغير الرسمي..... ٣٠
٦-٤ التحديات المتعلّقة بتنفيذ الاتفاقية..... ٣٠
٦-٥ دور اليونسكو في مرحلة التنفيذ..... ٣١
٦ -٦ الشعور بامتلاك الاتفاقية والمشاركة فيها..... ٣٣
٦-٧ التحديات الأخلاقية والسياسية..... ٣٤
٦-٨ السياق الاجتماعي والاقتصادي..... ٣٤
٧ - المسائل الإدارية..... ٣٥
٧-١ الإطار الزمني..... ٣٥
٧-٢ تمويل العملية..... ٣٥
الملحق ١: مشروع الخطوط العريضة لاتفاقية عالمية محتملة بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي..... ٣٧
الملحق ٢: قائمة بأسماء الدول الأطراف في الاتفاقيات الإقليمية..... ٣٩

١ – معلومات أساسية

نوقشت مسألة الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي للمرة الأولى داخل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) خلال الدورة الثانية للمؤتمر العام المنعقدة سنة ١٩٤٧ إبان تأسيس برنامج التعليم العالي. واعتمد المؤتمر العام في هذه الدورة قراراً يدعم برنامج "العمل مع الجامعات"، الذي كان أحد أهدافه الستة هو "النظر في مشكلة معادلة الشهادات". ودعا المجلس التنفيذي خلال دورته السادسة والستين عام ١٩٦٣ المدير العام للمنظمة إلى دراسة الجوانب التقنية والقانونية لإعداد وثائق تقنينية خاصة بمعادلة شهادات التعليم الثانوي والشهادات الجامعية والدرجات العلمية (الدورة السادسة والستون للمجلس التنفيذي/القرار ٤,٢,٥).

١–١ ميلاد الجيل الأول من اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات

بينما استمرت المجالس الرئاسية لليونسكو في الحفاظ على الهدف النهائي وهو وضع وثيقة تقنينية عالمية، فإنها خلصت إلى أن هذه المسألة يمكن معالجتها على الصعيد الإقليمي في هذه المرحلة الأولية. وأفضى ذلك إلى إعداد ست اتفاقيات إقليمية لتنظيم الاعتراف المتبادل بمؤهلات التعليم العالي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٣، على النحو التالي:

تاريخ الاعتماد	المنطقة	المسمى الرسمي للاتفاقية
مكسيكو، ١٩ تموز/يوليو ١٩٧٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي	اتفاقية إقليمية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته في أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي
نيس،١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨	البحر المتوسط	اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط
باريس، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨	الدول العربية	اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية
باريس، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩	أوروبا	اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول المنتمية إلى منطقة أوروبا
أروشا، ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣	أفريقيا	الاتفاقية الإقليمية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول الافريقية
بانكوك، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣	آسيا والمحيط الهادي	الاتفاقية الإقليمية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في آسيا و المحيط الهادي

وفي إطار التركيز على وضع الاتفاقيات المذكورة أعلاه، يرد المثل الأعلى للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي على الصعيد الإقليمي أو العالمي في ديباجة معظم نصوص الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. فقد ورد على سبيل المثال في ديباجة الاتفاقية الأوروبية لسنة ١٩٧٩ أن الدول الأطراف "... تضع في اعتبارها أن الهدف النهائي الذي حدده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يتمثل في إعداد اتفاقية دولية بشأن الاعتراف بصلاحية الشهادات والدرجات العلمية الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي والبحوث في جميع البلدان". وعلاوة على ذلك، أعربت الأطراف في اتفاقية أديس لسنة ٢٠١٤ عن "... الاعتقاد بأن هذه الاتفاقية تمثّل خطوة رئيسية نحو إنجاز عمل على نطاق أوسع يفضي، من جهة، إلى إنشاء مجال أفريقي للتعليم العالي والبحوث، ومن جهة أخرى، إلى احتمال إبرام اتفاقية عالمية خاصة بالاعتراف بالمؤهلات في التعليم العالي".

٢-١ الخطوات الأولى نحو إعداد اتفاقية عالمية

جرت أول محاولة يُعتد بها لوضع وثيقة تقنينية عالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي في عام ١٩٩٢. فقد عُقد اجتماع مشترك في باريس بين ست لجان إقليمية معنية باتفاقيات الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي لديها تفويض باستكشاف جدوى اعتماد اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته. ولم يتوصل الاجتماع المشترك إلى توافق في الآراء وخلص إلى أن هذه العملية يجب أن تستمر على المستوى الإقليمي. بيد أن المبادرة لم تذهب دون جدوى لأنها أفضت إلى اعتماد المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين وثيقة تقنينية دولية هي توصية عام ١٩٩٣ بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته.

ووضعت اليونسكو في وقت لاحق بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "المبادئ التوجيهية المتعلقة بضمان جودة التعليم العالي الموفر عبر الحدود" التي تنص على وضع إطار دولي لحماية الطلاب وغيرهم من الجهات المعنية من التعليم الرديء النوعية ومن الجهات المشبوهة التي تحاول تسويقه. واعتمد المؤتمر العام لليونسكو هذه المبادئ التوجيهية إبان دورته الثالثة والثلاثين (المنعقدة عام ٢٠٠٥)، وهي مازالت ذات جدوى بالنسبة للعمل المحتمل إنجازه في المستقبل من أجل إعداد اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي.

١-٣ الجيل الثاني من الاتفاقيات الدولية

تزامن اعتماد توصية عام ١٩٩٣ مع بدء التعاون بين اليونسكو ومجلس أوروبا للشروع في عملية وضع اتفاقية مشتركة حديثة ومعزّزة للاعتراف بالدرجات العلمية في أوروبا. وترتبط هذه العملية بوضوح بالتغيرات السياسية في أوروبا وبتعزيز التكامل الأوروبي في معظم جوانب المجتمع، شاملة التعليم العالي. وقد سجّل اعتماد الاتفاقية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي في منطقة أوروبا (لشبونة، ١١ نسيان/أبريل ١٩٩٧) تحولاً كبيراً نحو مولد جيل ثانٍ منقّح من اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات تعالج التحديات التي تواجهها الدول في تلك المنطقة بصفة خاصة. ولعبت هذه الاتفاقية لاحقاً دوراً هاماً في عملية بولونيا، وهي عملية إقليمية فريدة من نوعها لإصلاح التعليم العالي. وتُعتبر اتفاقية لشبونة لسنة ١٩٩٧

حالياً الوثيقة التقنينية الوحيدة المستخدمة في عملية بولونيا. وبلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية لشبونة اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٥، ٥٣ دولة.

وخضعت اتفاقية إقليمية ثانية لعملية تحديث وهي اتفاقية بانكوك لسنة ١٩٨٣. فقد بدأت تلك العملية في عام ٢٠٠٥ عندما اعترفت الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادي بأن تنقيح الاتفاقية سيُشكّل فرصة فريدة تتجلى من خلالها التغيرات التي طرأت على أنظمة التعليم العالي في تلك البلدان، وتفضي إلى اتخاذ تدابير عملية لتعزيز عملية توفير المعلومات، فضلاً عن تحديث إجراءات الاعتراف بالجودة وضمانها. وأقرت منطقة آسيا والمحيط الهادي أيضاً بوجود تنوع أكبر في نظم التعليم المعمول بها في المنطقة بالمقارنة مع مناطق أخرى. وإقراراً بالحاجة إلى تنقيح الاتفاقية من أجل التعامل مع هذه الاختلافات، اعتُمدت الاتفاقية التي كان من المقرر أن تحل محل اتفاقية بانكوك لسنة ١٩٨٣ أثناء مؤتمر دولي للدول عُقد في طوكيو باليابان في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١١. ووقعت ١١ دولة على اتفاقية طوكيو لسنة ٢٠١١ كما حظيت بتصديق دولتين، وذلك اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٥. ويجري العمل على زيادة عدد التصديقات الوطنية على هذه الاتفاقية.

أما الاتفاقية الإقليمية الثالثة التي مرت بعملية تحديث فكانت اتفاقية أروشا لسنة ١٩٨١. فقد أُعدّت اتفاقية لتنقيح اتفاقية أروشا لسنة ١٩٨١ بفضل تعاون مثمر بين اليونسكو والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتفاقية، ثم اعتُمدت في مؤتمر دولي للدول الأعضاء عُقد في أديس أبابا بإثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤. وأشار الاتحاد الأفريقي إلى أن اتفاقية أديس لعام ٢٠١٤ ستكون أداة مهمة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية في أفريقيا، وستمهد الطريق كي تصبح أفريقيا في وضع أفضل على خارطة الاقتصاد العالمي. وبحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٥، كانت ١٧ دولة قد وقعت على اتفاقية أديس.

وتبدي اليونسكو استعدادها لتقديم الدعم الكامل لعمليات تنقيح الاتفاقيات الإقليمية الأخرى الخاصة بالاعتراف بالمؤهلات. وسوف يُعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي ودرجاته وشهاداته في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في شهر تشرين الأول/أكتوبر في برازيليا، بتنظيم مشترك بين حكومة جمهورية البرازيل الاتحادية واليونسكو، لتقرير ما إذا كان ينبغي تنقيح الاتفاقية الإقليمية.

وجرى حوار مبدئي أيضاً بصدد تنقيح اتفاقية الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط التي اعتُمدت في نيس بفرنسا عام ١٩٧٦.

٢ – الاتجاهات العالمية الحالية في مجال التعليم العالي

كان تحديث الاتفاقيات الإقليمية ولا يزال مستوحىً من الاتجاهات الإقليمية والعالمية على حد سواء في مجال التعليم العالي. ويجب أن تتسم الاتفاقية العالمية المرتقبة باستشراف المستقبل، وأن تراعي التوجهات العالمية الحالية في مجال التعليم العالي وأن تسعى لمواجهة التحديات التي تثيرها السمات المحفزة الجديدة للتعليم العالي. وإذا كان للمرء أن يصف

السمات المحفزة الجديدة في مجال التعليم العالي بكلمة واحدة، فإن لفظ "**التنوع**" هو الأكثر ملاءمة. فالتعليم العالي يشهد طفرة في تنوّع كافة جوانبه تقريباً: تنوّع في الجهات التي تقدم الخدمات التعليمية، وتنوع في تقديم الخدمات التعليمية، وفي التركيبة السكانية للطلاب، وفي توجّه المؤسسات التعليمية، وهلم جرا. ويكمن الدافع الرئيسي وراء هذا التنوع في إفساح المجال لأعداد غفيرة من الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وإتاحة التعليم العالي للجميع والتوسع في التقنيات التي تجعل من الممكن القيام بذلك.

٢-١ إفساح المجال لأعداد كبيرة من الطلاب للحصول على التعليم العالي[١]

يُعتبر النمو الضخم في أعداد الطلاب على مستوى العالم اتجاهاً من الاتجاهات الأكثر لفتاً للنظر في مجال التعليم العالي خلال العقود القليلة الماضية. وتزامن هذا الاتجاه مع تأكيد مبدأ أن التعليم العالي منفعة عامة. وكان عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي عام ١٩٧٠ في جميع أنحاء العالم ٢٨,٥ مليون طالب فقط، من بينهم حوالي ٦٢٪ من الذكور. وتزايدت تلك الأعداد باطراد حتى ناهزت ١٠٠ مليون طالب في عام ٢٠٠٠. ومنذ مطلع الألفية الجديدة، شهد العالم أبرز حركة في تاريخ التعليم العالي لقبول أعداد غفيرة من الطلاب في مجال التعليم العالي واتاحة التعليم العالي للجميع. فقد نما العدد الإجمالي للطلاب نمواً مطرداً وقفز من ١٣٩ مليون طالب في عام ٢٠٠٥ إلى ١٨١ مليون في عام ٢٠١٠. واعتباراً من عام ٢٠١٢، كان هناك ١٩٦ مليون طالب مقيد في مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم. وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت قارة آسيا أكبر حركة نمو لعدد الطلاب في مجال التعليم العالي: من ٤١ مليون طالب في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٥ ملايين عام ٢٠١٢، بنسبة نمو بلغت ١٥٥٪؛ وتلتها أمريكا اللاتينية حيث بلغت نسبة نمو أعداد الطلاب فيها ١١٧٪ ؛ وجاءت أفريقيا في المرتبة الثالثة بنسبة نمو بلغت ٩٢٪. وشهدت أوروبا أقل نسبة نمو إقليمي في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي، حيث بلغت ٢٧٪ فقط في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، بل ومالت أعداد الطلاب إلى الانخفاض الطفيف في السنوات القليلة السابقة لعام ٢٠١٢.

وتشير التوقعات الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء إلى توسع في أعداد الطلاب الملتحقين بمجال التعليم العالي على المستوى العالمي، حيث من المنتظر أن تصل تلك الأعداد إلى ٢٦٣ مليون طالب في عام ٢٠٢٥. وإذا تُرجمت هذه الأرقام إلى نسب مئوية من مجموع سكان العالم، فإن نسبة الطلاب إلى سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٧٩ عاماً بلغت ٢,٣٨٪ في عام ٢٠٠٠، ثم ٣,٣٨٪ في عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٤,٧٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات لا تشمل ما يُشار إليه عادة باسم "مقدمي خدمات التعلم الشبيهة بالتعليم العالي"، وهي الهيئات التي توفر تلك الخدمات التعليمية عبر الإنترنت في أغلب الأحيان.

[١] جميع الإحصاءات الواردة في هذا القسم مستقاة من معهد اليونسكو للإحصاء. وتصنف بيانات المعهد حسب مستويات التعليم. وبالنسبة للتعليم العالي، فإن التصنيف الدولي المقنن للتعليم (النسخة المنقحة) يتضمن أربعة مستويات من التعليم العالي تعكس بنية التعليم العالي (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) الموجودة في جميع أنحاء العالم، ولكنها أدخلت أيضاً في الآونة الأخيرة في أوروبا بأكملها عقب عملية بولونيا لعام ١٩٩٩.

وإن تنوع الفئات العمرية بشكل متزايد في مجال التعليم العالي جدير بالذكر أيضاً. وتُعتبر مسارات الطلاب الكبار والربط بين تعليم الكبار والتعليم العالي في إطار التعلم مدى الحياة جانبان مهمان ينبغي أخذهما في الاعتبار عند وضع إجراءات للاعتراف بالمؤهلات.

٢-٢ تنوع طرائق توفير التعليم العالي

لن يتأتى تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي بالاعتماد فقط على النماذج التقليدية. وتعكف الهيئات التقليدية التي توفر الخدمات التعليمية فضلاً عن الهيئات التي تقدّم أشكالاً جديدة من التعليم على استكشاف سبل ممكنة لاستخدام التكنولوجيا من أجل الوصول إلى عدد أكبر من الطلاب. ورغم أن التعلّم عن بعد كان وسيلة منتشرة لتقديم الخدمات التعليمية لمدة أكثر من قرنين من الزمان، كان الإنترنت عاملاً محفزاً على نمو هذا النمط نمواً هائلاً على مدار العقدين الماضيين.

وثمة تطور آخر هو التوسّع في الموارد التعليمية المفتوحة التي ساهمت إلى حد كبير في زيادة فرص الوصول إلى محتوى مناهج التعليم العالي. وصيغ مصطلح الموارد التعليمية المفتوحة لأول مرة خلال منتدى عُقد في عام ٢٠٠٢ عن تأثير البرمجيات التعليمية المفتوحة في مجال التعليم العالي بالبلدان النامية. وحدد الإعلان العالمي لليونسكو لسنة ٢٠١٢ بشأن الموارد التعليمية المفتوحة تلك الموارد باعتبارها

> *موارد التعليم والتعلّم والبحث المتاحة من خلال أي وسيلة - سواء أكانت رقمية أم غير رقمية - والتي تندرج في الملك العام أو تم إصدارها بموجب ترخيص مفتوح يتيح للآخرين الانتفاع المجاني بها واستخدامها وتكييفها وإعادة توزيعها بدون أي قيود أو بقيود محدودة. وتندرج عملية الترخيص المفتوح في إطار حقوق الملكية الفكرية القائم، على النحو الذي حددته الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتحترم حقوق مؤلف هذه الموارد.*

وتتمثل أحدث التطورات في مجال التعليم العالي المعتمد على التكنولوجيا في الدورات الجماعية المفتوحة المتاحة على الإنترنت، وهي دورات تختلف عن البرامج الجامعية التقليدية في أنها متاحة للجميع، وأن الشرط الوحيد للمشاركة فيها أساساً هو الوصول إلى الإنترنت. ثانياً تتميز الدورات الجماعية المفتوحة المتاحة على الإنترنت بإمكانية التوسع فيها، لأن الدورات تُصمم على نحو يمكن من خلاله تقديمها على نطاق واسع للغاية. وقد يُتيح استحداث تلك الدورات الجماعية المتاحة على الإنترنت فرصاً كبيرة لتعميم التعليم وإتاحته للجميع. ويتوقّع الاتحاد الأوروبي على نطاق أوسع أن التعلم الإلكتروني سوف يشكّل ٣٠٪ من أنماط توفير التعليم العالي في غضون عشرة أعوام. ومما لا شك فيه أن بعض التحديات سوف تعترض سبيل الاعتراف بالمؤهلات عبر الحدود في ظل نمو الدورات الجماعية المفتوحة المتاحة على الإنترنت وتوفير التعليم العالي عبر الإنترنت بشكل عام.

ولا يؤثر الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا في مجال التعليم العالي على توفير التعليم العالي فحسب بل يؤثر بشدة على إدارة التعليم العالي. ويدعو إعلان غرونينغن لسنة ٢٠١٢ في هذا الصدد إلى إجراء دراسة جدوى بشأن تبادل بيانات الطلاب

بالوسائل الرقمية في جميع أنحاء العالم والتخلص التدريجي من المستندات والتوثيقات الورقية حيثما أمكن. ولا يتضمن هذا التقرير مناقشة قضايا من هذا القبيل بالتفصيل، ولكن من الحكمة الإشارة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤثر على معظم جوانب التعليم العالي، بما فيها إجراءات الاعتراف بالمؤهلات.

وتشهد هياكل مؤسسات التعليم العالي تغييرات أيضاً. فالتعليم العالي الخاص قطاع فرعي سريع النمو ونسبة الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة تقترب من ٤٠٪ في الوقت الراهن. ويشمل التعليم العالي الخاص مؤسسات غير هادفة للربح ومؤسسات ربحية على حد سواء. ولا تعمل الجهات الخاصة المقدمة لخدمات التعليم العالي على المستوى الوطني فحسب، بل إن مؤسسات التعليم العالي العابرة للحدود تتزايد في العدد والحجم.

٢-٣ تغير نماذج التعلّم

حدث تحول ملحوظ على مدار العقد الماضي نحو إيلاء مزيد من التركيز على التعلم بدلا من التدريس، فضلاً عن التحول من التركيز على كم الاستيعاب إلى التوجه نحو النتائج. وأحد الأمثلة الفعلية على ذلك هو وضع أُطُر للمؤهلات في عدد متزايد باطراد من البلدان. وتولى عناية أكبر للمعرفة والمهارات والكفاءات التي يجب أن يكتسبها الطلاب. ويمكن أن يوصف هذا الاتجاه بأنه تحول نحو تركيز التعليم بشكل متزايد على المتعلم، وهو جانب بارز من جوانب عملية بولونيا في منطقة أوروبا.

وثمة تحول آخر في نموذج التعلم وهو منح اهتمام متزايد للتعلم غير النظامي وغير الرسمي في مجال التعليم العالي وخارجه على حد سواء؛ وتعزيز الإبداع والقدرة على مباشرة الأعمال الحرة. أما الجانب الرابع فهو التحول نحو التركيز بشكل أكبر على الجدوى، التي تشمل مجموعة واسعة من المواضيع تتراوح بين الإعداد للالتحاق بسوق العمل، وتثمين البحث العلمي وصولاً إلى مساهمة التعليم العالي في خلق مجتمعات منصفة وديمقراطية.

٢-٤ القدرة على الالتحاق بسوق العمل

انصب تركيز الحكومات وأرباب العمل في السنوات الأخيرة بشكل متزايد على قدرة خريجي التعليم العالي على الحصول على فرص للعمل وعلى المهارات التي يمتلكونها لمباشرة الأعمال الحرة. ولم تكن القدرة على الحصول على وظائف في أسواق العمل تقليدياً اعتباراً مؤثراً للغاية في مجال التعليم العالي. ولكن التسابق على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتنافس في الأسواق العالمية دفعت كلها بالأعمال والمشاريع التجارية إلى الانخراط بشكل متزايد في التعليم العالي من أجل تحسين فرص حصول خريجي التعليم العالي على عمل وتعزيز مهاراتهم في مجال إقامة المشاريع التجارية.

ويشكّل القلق المتزايد من مستويات البطالة بين خريجي الجامعات عاملاً محفزاً على التوجّه المهني للتعليم العالي وعلى تعزيز الروابط بين الجامعات وأرباب العمل.

٢-٥ الجودة وضمان الجودة

تركّز مؤسسات التعليم العالي العالمية بشكل متزايد في الوقت الراهن على الجودة وضمان الجودة، حيث فرض النمو السريع في عدد الطلاب وفي مؤسسات التعليم العالي ضغوطاً على نوعية التعليم المقدم. وثمة اتجاه جديد نحو تدويل ضمان الجودة. ونظراً لأن تلك القضية كانت تكتسي طابعاً وطنياً[٢] بشكل رئيسي حتى وقت قريب، يرى عدد متزايد من الجهات المعنية إمكانات ضخمة لتحسين الجودة من خلال تدويل ضمان الجودة. ويتصل بالتطورات المذكورة أعلاه الانتشار الحالي لأطر المؤهلات الوطنية ووضع أطر إقليمية للمؤهلات أو مهارات أخرى خارج نطاق مؤهلات التعليم العالي، باعتبارها بنوداً في خطة لضمان الجودة. وتتوفر للنظام الشامل لأطر المؤهلات الوطنية والإقليمية فرصة لتيسير الاعتراف بالمؤهلات عبر الحدود.

وتعتمد عملية وضع وثائق تقنينية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي عبر الحدود في الأساس على وجود نظم وظيفية لضمان الجودة على المستوى الوطني وعبر الحدود. وستكون الأطراف المعنية ومؤسسات التعليم العالي بحاجة دائمة إلى قدر معين من الثقة المتبادلة فيما بينها. وتشتد الحاجة إلى أنظمة قوية وموثوق بها وشفافة لضمان الجودة بغية الوصول إلى هذا المستوى من الثقة. وسيفيد للغاية اعتبار الإجراءات الجارية الرامية إلى إدخال تحسينات في مجال الاعتراف بالمؤهلات وضمان الجودة وأطر المؤهلات إجراءات متكاملة ضمن برنامج عمل واحد.

٢-٦ تدويل التعليم العالي

يُعدّ تدويل التعليم العالي هدفاً متزايد الأهمية لسياسات الحكومات. ويُنظر غالباً غلى التدويل باعتباره مساهمة في تحسين نوعية التعليم وفي خلق تنوع في التعليم وتبادل أفضل للموارد التعليمية عبر الحدود بشكل عام.

وربما كان الحراك الأكاديمي الخارجي النمط الأكثر شيوعا بين أنماط تدويل التعليم العالي. ومع ذلك، يشمل المصطلح أيضاً إيلاء مزيد من الاهتمام "للتدويل داخل البلدان"، أي تدويل المناهج التعليمية والاستعانة بمحاضرين دوليين، والسماح بوجود طلاب مغتربين في الحرم الجامعي. ويعني تدويل التعليم العالي أيضاً تحولاً في حجم التعليم ونطاقه وفي الثقافة بوجه عام. وتحدد مؤسسات التعليم العالي في هذا الإطار رسالتها والقيم التي تعتنقها بصيغة عالمية لا بصيغة محلية أو وطنية فحسب.

[٢] يُقصد بمصطلح "الوطنية" في هذا التقرير أيضا المستوى الاتحادي في الدول الأعضاء التي يمتلك فيها المستوى الاتحادي سلطة بالنسبة التعليم العالي. ومن المفترض أن يدلل على مجال سلطات التعليم العالي وفقاً للقواعد والإجراءات في كل دولة عضو على حدة. وجميع الإحصاءات الواردة في هذا القسم مستقاة من معهد اليونسكو للإحصاء.

٢-٧ الحراك الأكاديمي[٣]

درس ما لا يقل عن ٤ ملايين طالب خارج بلدانهم في عام ٢٠١٢. وتوجد أعلى نسبة لحراك الطلاب في دول آسيا الوسطى. وتشير الإحصاءات الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء في عام ٢٠١٢ إلى أن خمسة من بلدان المقصد على مستوى العالم تستضيف ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم وهي كالتالي: الولايات المتحدة الأمريكية (تستضيف ١٨٪ من الطلاب)، والمملكة المتحدة (١١٪)، وفرنسا (٧٪)، وأستراليا (٦ ٪)، وألمانيا (٥٪). ولكن هذه البلدان شهدت أيضا نصيبها من تراجع نسبة التحاق الطلاب المغتربين بجامعات دولية من ٥٥٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧٪ في عام ٢٠١٢.

وينافس أستراليا واليابان، وهما وجهتان تقليديتان للطلاب من شرق آسيا والمحيط الهادي، عدد من البلدان الجديدة التي دخلت هذا المجال وهي: جمهورية الصين الشعبية وماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة ونيوزيلندا، حيث استضافت ٦٪ من الحصة العالمية للطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم في عام ٢٠١٢.

وتُعتبر مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجهات رئيسية بين الدول العربية للطلاب الراغبين في الدراسة في مجال التعليم العالي. واستضافت هذه البلدان الثلاثة ٤٪ من الحصة العالمية للطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم.

وتؤدي استراتيجيات التدويل إلى تنافس قوي لجذب الطلاب المغتربين. ويُعزى ذلك جزئياً إلى تعزيز أنظمة التعليم العالي ومؤسساته في جميع المناطق. ويتزايد عدد الطلاب الذين يختارون الدراسة خارج بلدانهم في بلد آخر قريب من موطنهم الأصلي في بعض المناطق. وارتفعت نسبة الطلاب المغتربين الذين يدرسون في المنطقة العربية من ١٢٪ إلى ٢٦٪ بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٢. أما نسبة الزيادة المقابلة في أوروبا الوسطى والشرقية فقد ارتفعت من ٢٥٪ إلى ٣٧٪، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انتقلت النسبة من ١٨٪ إلى ٢٨٪. وتتفوق الإمارات العربية المتحدة في الوقت الراهن على المملكة المتحدة في جذب الطلاب من الدول العربية، حيث أصبحت الوجهة الشعبية الثالثة الأكثر شعبية (بعد فرنسا والولايات المتحدة) بين الطلاب من المنطقة العربية. واجتذبت جنوب أفريقيا ٢٢٪ من الطلاب الذين يدرسون خارج بلدانهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٢، واستضافت غانا وأوغندا عدداً أكثر من أي وقت مضى من طلاب المنطقة في عام ٢٠١٢.

ورغم أن نسبة الطلاب الذين ينتقلون خارج بلادهم للدراسة ويفضلون البقاء في منطقتهم الأصلية آخذ في الازدياد، فإن الغالبية العظمى من الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم يفعلون ذلك في بلد خارج منطقتهم الأصلية. وتفضل الغالبية العظمى من الطلاب المتنقلين في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية فقط البقاء في المنطقة.

[٣] جميع الإحصاءات الواردة في هذا القسم مستقاة من معهد اليونسكو للإحصاء.

٢-٨ تدويل البحث العلمي

يشهد البحث العلمي، شأنه في ذلك شأن التعليم العالي عملية تدويل مكثفة، ساعد عليها إنشاء مناطق إقليمية للبحث فضلاً عن التنافس الدولي على تمويل البحوث. وتتسم العديد من التحديات الكبرى في عصرنا مثل تغير المناخ والأمراض الوبائية بطابع عالمي ما يستدعي التوصل إلى حلول عالمية. ويتزايد التواصل بين الباحثين عبر الحدود من أجل النهوض بمجتمعات المعرفة.

٢-٩ تمويل التعليم العالي

يُنظر إلى التعليم العالي بشكل متزايد باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة. بيد أن إيرادات الضرائب التي تجبيها الحكومات لا تواكب الارتفاع المتسارع في تكاليف التعليم العالي. وأثار التوسع في أعداد الطلاب و/أو تدهور مستويات التمويل الممنوح من القطاع العام تحديات كبيرة للأنظمة التي كان التقليد السائد بها هو توفير التعليم العالي بالمجان أو دعمه بدرجة كبيرة. وقد أُثيرت اعتراضات جمة بشأن استدامة هذا النموذج، ما شكّل ضغطاً على الأنظمة لإعادة هيكلة جذرية "للعقد الاجتماعي" بين التعليم العالي والمجتمع برمته. ويتطلب تمويل التعليم العالي من ثم موارد عامة وخاصة على حد سواء. وفي حين يظل الدور الذي تقوم به الدول محورياً، غالباً ما تبرز الحاجة لمصادر تمويل أخرى من أجل دعم قطاع التعليم العالي وضمان استدامته، بحيث تتضمن مصادر تعتمد على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتشمل الحلول المرتبطة بالسياسات على جانب الإيرادات المشاركة في التكاليف – رسوم الدراسة بشكل عام و"الرسوم التي يسددها المستخدم". ويتحمل أولياء الأمور والطلاب الجانب الأكبر من تكاليف التوسّع في المشاركة من خلال تشجيع نمو قطاع التعليم العالي الخاص أو فرض رسوم إضافية أو زيادة رسوم الدراسة بالمؤسسات العامة للتعليم العالي. ولا يزال إيجاد سبل للتمويل المستدام بغية ضمان جودة التعليم العالي دون تزايد أوجه عدم المساواة مسألة تتطلب اهتماماً كبيراً على مستوى السياسات.

٣ – تنشيط العملية المؤدية إلى اعتماد اتفاقية جديدة

أخذاً بعين الاعتبار كافة الاتجاهات العالمية في مجال التعليم العالي، أثيرت مسألة جدوى اعتماد اتفاقية عالمية مرة أخرى في المؤتمر الدولي للدول المنعقد بطوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١١. وحفّز في الوقت نفسه الزخم المكتسب من خلال "الجيل الثاني" من اتفاقيات الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي على النقاش، حيث اعتُبرت اتفاقية طوكيو عام ٢٠١١ معلماً ذا أهمية خاصة في هذا الصدد، لأنها نبعت من المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم والتي ترتفع فيها نسبة حراك الطلاب والحراك الأكاديمي من المنطقة وإليها بوتيرة متسارعة. ووجهت اليونسكو الدعوة لكافة الدول الأعضاء فيها لحضور المؤتمر الدولي للدول، ودعم ممثلو جميع المناطق تلك المبادرة.

وجاءت نتائج النقاش مساندة لفكرة وضع وثيقة تقنينية عالمية شريطة الاستمرار في احترام الخصوصيات الإقليمية. وخلصت المناقشة إلى اقتراح مؤداه أن تُجري أمانة اليونسكو دراسة جدوى للجوانب التقنية والقانونية ذات الصلة بمدى

استصواب إعداد وثيقة تقنينية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. وشرعت الأمانة في إجراء تلك الدراسة من خلال استبيان أُرسل لجميع الدول الأعضاء، وإجراء مداولات أثناء الاجتماعات الإقليمية المختلفة المنعقدة في سيول (أيار/مايو ٢٠١٢)، وتوليدو (حزيران/يونيو ٢٠١٢)، وأبيدجان (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) ونانجينغ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢). وأسفر الاستبيان عن ١٤٥ مداخلة من الوزارات والوكالات المعنية بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، فضلاً عن مؤسسات التعليم العالي وجهات معنية أخرى من ٧٧ دولة عضواً.

وناقش المجلس التنفيذي لليونسكو نتائج دراسة الجدوى أثناء دورته الحادية والتسعين بعد المائة المنعقدة في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، عُرضت دراسة الجدوى أمام الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام في ٢٠١٣، حيث اعتمدت القرار التالي (القرار ٣٧م/١٥):

إن المؤتمر العام،

إذ يحيط علماً بالقرار ١٩١م ت/٤٢،

وقد نظر في الدراسة الأولية للجوانب التقنية والقانونية المتعلقة بمدى استصواب إعداد وثيقة تقنينية عالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي (٣٧م/٤٥)،

١ – *يقر* بفوائد إعداد وثيقة تقنينية عالمية ترمي إلى تحسين الحراك الأكاديمي والمهني وتعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، وتكون خطوة هامة لزيادة الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي على الصعيد العالمي وتعزيز الثقة فيها؛

٢ – *ويسلم* بأن هذه الوثيقة التقنينية ستوفر آلية لمساعدة الدول الأعضاء على الارتقاء بجودة نظم التعليم العالي فيها، وذلك في إطار التحولات المعاصرة؛

٣ – *ويدعو* المديرة العامة إلى الشروع، وفقاً للقواعد السارية، في عملية إعداد اتفاقية عالمية لليونسكو للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، وضمان استنادها إلى الاتفاقيات الإقليمية وتكميلها لها؛

٤ – *ويطلب* من المديرة العامة إجراء المزيد من المشاورات الشاملة مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية بهذا الموضوع، بغية النظر في المسائل الرئيسية الأخرى المتعلقة بوضع اتفاقية عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي؛

٥ – *ويطلب أيضاً* من المديرة العامة أن تواصل مساعدة الدول الأعضاء على تنقيح الاتفاقيات الإقليمية القائمة، عند الاقتضاء؛

٦ – *ويدعو أيضاً* المديرة العامة إلى موافاته في دورته الثامنة والثلاثين بتقرير أولي كي تدرسه الدول الأعضاء وتتخذ قراراً بشأن ما يتعين اتخاذه من تدابير إضافية.

وعملاً بالقرار سالف الذكر، عقدت اليونسكو اجتماعاً للخبراء حول هذه المسألة في باريس خلال شهر تموز/يوليو من عام ٢٠١٤. وعُقد اجتماع ثانٍ للخبراء في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وُجهت الدعوة لكافة المشاركين لحضوره بصفتهم الشخصية كخبراء.

٣–١ مقارنة بين الاتفاقيات الإقليمية

يختلف مستوى تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية. ويمكن تحديد بعض العوامل الرئيسية التي تكمن وراء التنفيذ الناجح للاتفاقيات من خلال تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الاتفاقيات الإقليمية.

٣–١–١ أوجه التشابه

تعتمد جميع الاتفاقيات، سواء من الجيل الأول أو الثاني، على مجموعة من المبادئ المشتركة التي تقر على وجه الخصوص بما يلي:

- أن الحق في التعليم هو حق من حقوق الإنسان، وأن التعليم العالي يمثل رصيداً ثرياً للغاية على مستوى الأفراد والمجتمع من وجهة النظر الثقافية والعلمية.
- وأن الاتفاقيات تساهم في صون وتعزيز الهوية الثقافية للشعوب وفي تنوعها، وفي احترام الطابع الخاص لأنظمتها التعليمية.
- وأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي يشكّل أحد الشروط اللازمة للتمكّن من استخدام وسائل التعليم الموجودة في أراضي الدول التي تنضم إلى الاتفاقية بأكبر قدر ممكن من الفعالية بغية تحقيق الصالح العام.
- وأن الاتفاقيات من شأنها أن تعزز التعلم مدى الحياة، وتعميم التعليم واعتماد وتطبيق سياسات تربوية تتلاءم مع التحولات البنيوية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية وتتماشى مع السياق الثقافي لكل بلد.

وقد اعتمد الجيل الأول من الاتفاقيات بأكمله بنية مشتركة تتضمن ديباجتها وضع الاتفاقيات في إطار مهمة اليونسكو وفقاً لما ورد في ميثاقها التأسيسي. وحدث تحول في المصطلحات من "معادلة" مؤهلات التعليم العالي إلى "الاعتراف" بها؛ وتركز أهداف الاتفاقيات ومقاصدها على منح الاعتراف بالمؤهلات لأغراض إجراء مزيد من الدراسات والبحوث ولأغراض مهنية على حد سواء؛ ويركز نطاق الاتفاقيات على الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي المكتسبة من خلال نظم التعليم النظامي.

وتجدر الإشارة إلى التحول من "معادلة" المؤهلات إلى "الاعتراف" بها. فمنذ اعتماد أول اتفاقية إقليمية في هذا المجال عام ١٩٧٤، أرست جميع الاتفاقيات مبدأً واضح المعالم وهو السعي للاعتراف بالمؤهلات فقط. ولم يكن الغرض المباشر من الاتفاقيات هو مواءمة أنظمة التعليم العالي أو وضع إطار للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي تلقائياً على أساس معادلة المؤهلات.

٣-١-٢ أوجه الاختلاف

توجد أيضاً عدة اختلافات بين الجيل الأول من الاتفاقيات تُعزى أساساً إلى الفروق المعترف بها في التحديات التي تواجهها حيال الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي في مختلف المناطق. وعندما تُعقد مقارنة بين اتفاقيات الجيل الأول والثاني، يمكن تحديد ثمانية أوجه على الأقل من الاختلافات الهامة التي قد تساعد في البحث عن العوامل الرئيسية للنجاح:

١ - تحول التركيز لصالح أصحاب الطلبات: يحق لأصحاب طلبات الاعتراف بالمؤهلات في إطار الجيل الثاني من الاتفاقيات الاعتراف بمؤهلاتهم على نحو منصف وفي غضون فترة زمنية معقولة، وفقاً لإجراءات تتميز بالشفافية والاتساق والموثوقية؛ ومعرفة أسباب رفض الاعتراف بالمؤهلات؛ وحق صاحب الطلب في الطعن على القرار؛ واستُحدث أيضاً مبدأ وجود فروق جوهرية، وهو مبدأ يستلزم منح اعتراف بالمؤهلات ما لم توجد فروق جوهرية تحول دون ذلك. ويساعد هذا المبدأ أيضاً على إبراز الفروق الملموسة والمعترف بها بين النظم التعليمية الوطنية والفهم المتبادل لتلك الاختلافات، ما يساعد أصحاب الطلبات وأطراف الاتفاقيات على حد سواء.

ويُعتبر هذا المنعطف في التركيز عاملاً مهماً لأنه يسلط الضوء بشكل أكثر وضوحاً على الهدف العام المتمثل في ضمان الانصاف وعدم التمييز، حيث أن أصحاب الطلبات يشكلون بصفة دائمة الطرف الأضعف في أي عملية من عمليات الاعتراف بالمؤهلات، ولذلك ينبغي ضمان حقوقهم. وفي حالة عدم وجود اتفاقية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي تضمن تلك الحقوق، يمكن بسهولة رفض الطلب الذي يتقدم به أي فرد دون الحاجة لتقييم مؤهلاته على الإطلاق.

٢ - الوعي المتزايد بالتنوع واسع النطاق بين نظم التعليم العالي: تعكس اتفاقيات الجيل الثاني في إطار مبدأ الفروق الجوهرية، وعياً واضحاً بأهمية احترام التنوع بين نظم التعليم. ويُشكّل هذا التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي والفلسفي والديني الثري رصيداً غير مسبوق ينبغي إبداء كامل الاحترام له.

ويُعتبر هذا التحول منعطفاً بالغ الأهمية يساعد على حماية التراث الغني لنظام التعليم العالي. وقد توجد أسباب وجيهة عديدة لاعتماد استراتيجيات للمواءمة داخل منظومة التعليم العالي، ولكن ينبغي تحقيق توازن بين المواءمة والحفاظ على الرصيد الثري من التنوع. ولا تُعد سهولة الاعتراف بالمؤهلات بالضرورة

حجة قاطعة لصالح المواءمة، بل من المهم أن تأخذ اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات في اعتبارها مبدأ التنوع وأن تضع إطاراً قانونياً لاحترام التنوع بين نظم التعليم العالي.

٣ – أهمية الحصول على معلومات موثوقة: ربما يُعتبر الحصول على معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة ومتاحة من أهم العوامل اللازمة لتعزيز ممارسات الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. وبينما حثت اتفاقيات الجيل الأول على تحسين نظم تبادل المعلومات، تنص اتفاقيات الجيل الثاني على ضرورة إنشاء خدمات وطنية للمعلومات، إما من خلال تأسيس مراكز وطنية للمعلومات أو عن طريق هيئات متخصصة أخرى. ويُعد تكوين شبكات من الخبراء المتخصصين في تلك الهيئات ابتكاراً مهماً أيضاً في اتفاقيات الجيل الثاني يهدف إلى تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين.

وثبت أن الحصول على معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة ومتاحة عن نظم ومؤسسات التعليم العالي ودرجات التعليم العالي وشهاداته من أطراف أخرى، من خلال اتفاقية لشبونة لسنة ١٩٩٧ على وجه الخصوص، يشكل أحد القوى المؤثرة الأكثر أهمية في نظام فعال للاعتراف بالمؤهلات عبر الحدود. وسيفضي الحصول على هذه المعلومات إلى النهوض بمستوى جودة عمليات الاعتراف بالمؤهلات، وسوف يسهم أيضاً إسهاما كبيراً في تقليل المدة الزمنية اللازمة للسلطات المختصة بالاعتراف بالمؤهلات و/أو مؤسسات التعليم العالي في الدول الأطراف في الاتفاقية.

٤ – المؤهلات الأكاديمية مقابل المؤهلات المهنية: رغم أن اتفاقيات الجيل الأول نصت تحديداً على الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي لأغراض مهنية، أي إمكانية الالتحاق بسوق العمل، تتناول اتفاقيات الجيل الثاني الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية فقط. ويُستثنى من ذلك اتفاقية أديس لعام ٢٠١٤ التي لديها نطاق أوسع وتتضمن صيغة بشأن العمل، على الرغم من أن التركيز الرئيسي للاتفاقية ينصب في الاعتراف بالمؤهلات من أجل مزيد من التعلم أو إجراء البحوث. ولا يعني ذلك أن اتفاقية لشبونة لسنة ١٩٩٧ أو اتفاقية طوكيو لسنة ٢٠١١ لا يمكن استخدامهما من أجل الاعتراف بالمؤهلات بغرض إتاحة الفرصة للالتحاق بسوق العمل. فيجوز للسلطات المختصة بالاعتراف بالمؤهلات أن تعترف بمؤهلات أكاديمية معينة بغض النظر عما إذا كان الاعتراف مطلوباً من أجل إجراء مزيد من الدراسات أو بغرض العمل. والقضية المطروحة في المقام الأول هي أن الاتفاقيات لا تُعنى بالاعتراف بالمؤهلات من أجل الحصول على مهن منتظمة والحق في السعي وراء الحصول على تلك المهن، وثانياً لأن الوثائق التقنينية المعنية بالاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية يجب ألا تتداخل مع التشريعات الخاصة بسوق العمل الوطني أو تتعارض معها.

٥ – الارتباط بتطور السياسات الإقليمية: يعتمد الاتجاه نحو مواءمة التعليم العالي على المستوى الإقليمي، من خلال إنشاء مجالات إقليمية للتعليم العالي على سبيل المثال، على اتفاقيات الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وعلى الشبكات الإقليمية لضمان الجودة. وهناك أمثلة على تطور السياسات المعنية بالاعتراف بالمؤهلات من ضمنها الإطار المرجعي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للاعتراف بالمؤهلات الخاص في آسيا والمحيط الهادي، وعملية بولونيا في أوروبا، والمجال المشترك بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي للتعليم العالي أو الفضاء الأفريقي للتعليم العالي والبحوث.

٦ – وضع مبادئ توجيهية تنفيذية: ارتأت الأطراف أن وضع توجيهات تنفيذية يمكن الاسترشاد بها في تنفيذ الاتفاقيات يُفيد في تنفيذ الاتفاقيات وفي مواءمتها مع العوامل الحيوية المتغيرة في مجال التعليم العالي. وقد تأتي هذه الإرشادات في صورة توجيهات (أو مبادئ توجيهية) بشأن مواضيع محددة ترتأي الأطراف أن توضيحها أو التوسع فيها بشكل أكبر مما ورد في النص الفعلي للاتفاقية مفيد أو ضروري. وأدخلت نصوص من هذا القبيل، على سبيل المثال، من خلال تنفيذ اتفاقية لشبونة لسنة ١٩٩٧، حيث يُشار إليها "بالنصوص الفرعية" وتُعتبر أداة مهمة في تنفيذ الاتفاقية بنجاح. ويمكن الاسترشاد في تنفيذ الاتفاقية العالمية المحتملة بنصوص فرعية من هذا القبيل يضعها جهاز (أو تضعها أجهزة) منصوص عليه في الاتفاقية.

٧ – إيلاء اهتمام أكبر بالجودة وضمان الجودة وأطر الاعتراف بالمؤهلات: كانت اتفاقيات الجيل الأول تُحبّذ في الجزء الأكبر منها التركيز على إمكانية الحصول على تعليم عالٍ، في حين تسترعي اتفاقيات الجيل الثاني الانتباه إلى الجودة وضمان الجودة وأطر الاعتراف بالمؤهلات وتسلط الضوء عليها.

ويعتمد الاعتراف بالمؤهلات على تعزيز الثقة بين البلدان، ما يتطلب وضع نظم وآليات فعالة لضمان الجودة. وعندما تُعدّ أطر الاعتراف بالمؤهلات على المستوى الإقليمي أيضاً، فإنها تفضي إلى تعزيز مستوى الثقة. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن وجود إطار وطني للاعتراف بالمؤهلات ليس شرطاً ضرورياً للاعتراف بتلك المؤهلات داخل البلد الواحد، بل إن البلد المعني ونظام الاعتراف بالمؤهلات فيه يستفيدان من الانضمام إلى اتفاقيات الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي باعتبار أن الدولة لديها إطار وطني معمول به للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي.

٨ – استحداث نظم وبُنى شاملة للتنفيذ: في حين أن الجيل الأول من الاتفاقيات أسس هيئة رسمية واحدة فقط معنية بالتنفيذ، فإن الجيل الثاني أسس مجموعة أوسع بكثير من البُنى المعنية بالتنفيذ على المستويين السياسي والتقني.

وكان التعاون بين الشبكة الأوروبية لمراكز المعلومات وشبكة مراكز المعلومات الوطنية بشأن الاعتراف بالدراسات الجامعية عاملا أساسياً وراء النجاح في تنفيذ اتفاقية لشبونة لعام ١٩٩٧. ويضم مجال الاعتراف

بالمؤهلات طيفاً واسعاً من القضايا والتحديات المحددة نوعاً ما. فقد تمكنت منطقة أوروبا بفضل هذه الشبكات من خلق حيز للمسؤولين عن الاعتراف بالمؤهلات لمناقشة هذه القضايا والتوصل إلى حل لها بدون أي تدخل على المستوى السياسي. وقد ساهمت الشبكات أيضاً إلى حد كبير في وضع السياسات. وتساعد الشبكات بالإضافة إلى ذلك على بناء تفاهم مشترك وعلى تبادل المعرفة بين المسؤولين عن الاعتراف بالمؤهلات، وبالتالي تعزيز كفاءة أنظمة الاعتراف الوطنية. ويصبح المسؤولون الذين يشاركون في الشبكات مورداً قيما للغاية بالنسبة لمجتمع المسؤولين عن الاعتراف بالمؤهلات داخل بلدانهم.

وإذا اتُخذ قرار بالشروع في عملية إعداد اتفاقية عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، فلابد من إمعان النظر في العبر السابقة وفي العبر الأخرى المستمدة من اتفاقيات الجيل الثاني. وتتيح هذه النظرة الفرصة لإمكانية مواءمة بُنى الاعتراف بالمؤهلات الموجودة بالفعل أو إنشاء بُنى جديدة ضرورية لتنفيذ الاتفاقية بنجاح. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الفوارق في درجة تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية لا يُعزى فقط لاختلاف أحكام الاتفاقيات، بل ينشأ أيضاً إلى حد كبير من الفروق الإقليمية في السياسات الخاصة بالتعليم العالي وفي نُظُمه، فضلاً عن التباين في مستوى الالتزام السياسي بتنفيذها تنفيذاً شاملاً.

٤ – أغراض وحدود الاتفاقية العالمية المحتملة

لا تدع الاتجاهات العالمية الحالية في مجال التعليم العالي والأرقام الواردة أعلاه أي مجال للشك في الحاجة إلى وثائق تقنينية لضمان الاعتراف على نحو منصف وشفاف وغير تمييزي بمؤهلات التعليم العالي عبر الحدود. وما التفاني الواضح والجهد المبذول في عمليات تحديث اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات إلا دلالة واضحة على أهمية هذه الوثائق بالنسبة للدول. وتفي الاتفاقيات القائمة باحتياجات معينة؛ ولكن الاتجاهات الحالية في مجال التعليم العالي مقترنة بالعولمة المتزايدة تستدعي وضع إطار عالمي للاعتراف بالمؤهلات. وسوف تيسر هذه الاتفاقية العالمية الاعتراف بمؤهلات ٢,٥ مليون طالب يدرسون خارج مناطقهم الأصلية في الوقت الحالي؛ ويتوقع نمو هذه الأعداد خلال السنوات المقبلة.

ويتمثل الغرض العام للاتفاقية العالمية في أن تكون بمثابة وثيقة تقنينية دولية تشارك جميع الدول في صياغتها، وتشمل ممارسات الأطراف المتعلقة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي الذي تمنحه فئات متنوعة من القائمين على الاعتراف بالمؤهلات. وتحدد الاتفاقية شروط الاعتراف بالمؤهلات، مثل التعليم العالي، والتعليم ما بعد الثانوي وأنواع الاعتراف بالمؤهلات. وقد تسعى الاتفاقية العالمية إلى إدخال تعديلات على قائمة المصطلحات وتنقيحها أينما كانت تشوبها أوجه قصور في الاتفاقيات الإقليمية، أو لمواكبة القضايا الناشئة التي قد تخلق حواجز حيال الاعتراف بالمؤهلات تتنافى مع روح الاتفاقية. ولابد أيضاً للاتفاقية من تحديد الأنماط المختلفة من التعليم العالي ومن الجهات المقدمة لخدمات التعليم العالي. باختصار، لابد أن تتضمن الاتفاقية العالمية المرتقبة وضع مسرد عالمي للمصطلحات ذات الصلة بالاعتراف بالمؤهلات

يعكس القوى المحركة الجديدة لنظم التعلم مدى الحياة في الوقت الراهن، وتستند إلى مسارد المصطلحات الوطنية والإقليمية والدولية القائمة.

ومن المزمع تنفيذ هذه الاتفاقية العالمية في تآزر مع الوثائق التقنينية الأخرى ذات الصلة، واستناداً إلى المبادئ الأساسية للاتفاقيات الإقليمية المعنية بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وإلى توصية عام ١٩٩٣ بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. ولكن الاتفاقية لابد وأن تتعدى نطاق هذه الوثائق التقنينية بالنسبة لما يلي:

- معالجة التحديات التي يثيرها الحراك بين الأقاليم وليس الحراك داخل إقليم واحد؛ و
- الرد على التحديات الناشئة عن التطور السريع لقطاع التعليم العالي وتنوعه الكبير.

وثمة أهداف عديدة وأكثر تحديداً بالإضافة إلى ما سبق يمكن للاتفاقية العالمية المرتقبة أن تتناولها، وسيجري توضيح بعضها أدناه. وستُناقَش الأهداف المحددة التي ينبغي للاتفاقية العالمية السعي للتصدي لها ويتم الاتفاق عليها أثناء عملية صياغة نص الاتفاقية.

٤-١ التعليم العالي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

يؤكد إعلان إنشيون المعتمد في أيار/مايو عام ٢٠١٥ أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وأنه عنصر أساسي في تحقيق الذات وإرساء السلام وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والحصول على عمل لائق، وضمان المساواة بين الجنسين وممارسة المواطنة العالمية المسؤولة. وقد شهدت حركة التعليم للجميع منذ بداية الألفية تقدماً غير مسبوق في كافة أرجاء العالم ولا سيما في مجال التعليم الأساسي. وتشمل الحقبة القادمة، على النحو المحدد في خطة التنمية المستدامة المعتمدة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ تعميم التعليم العالي (الهدف ٤، الهدف الفرعي ٤-٣). ومن المتوقع أن يلعب التعليم العالي دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والحصول على عمل لائق وضمان المساواة بين الجنسين وممارسة المواطنة العالمية المسؤولة في جميع المناطق.

ولن تتأتى مواجهة التحدي المتمثل في تلبية الاحتياجات الناجمة عن النمو السريع في الطلب على التعليم العالي بدون تشجيع حراك الطلاب والأكاديميين وتيسيره. وسيتمكن المزيد من الطلاب، من خلال الحراك الأكاديمي، من الحصول على تعليم عالٍ، في حين يساهم التبادل الأكاديمي في تعزيز جودة التعليم العالي.

وشكّل نقص المعلمين المؤهلين والمدربين تدريباً مهنياً جيداً أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع. ويمكن التوسع في نظم تدريب المعلمين وتنويعها وتحسين مستواها من خلال تعميم التعليم العالي بزيادة فرص الحراك الأكاديمي وتسهيله، بحيث تتوفر أعداد أكبر من المعلمين المدربين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي. وقد يعود وضع اتفاقية عالمية بفائدة كبيرة أخرى تتمثل في إدخال هذه التحسينات.

٤–٢ تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي

كما هو مبين أعلاه، يشكّل البحث العلمي أيضاً جانباً من الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي. ومن المزمع أن تواكب المبادئ والإجراءات المتفق عليها للاعتراف بالمؤهلات في مجال التعليم العالي النزعة المتزايدة نحو تدويل المجتمع الأكاديمي المتنوع وتكثيف التدفق الدولي للمعارف والمهارات.

٤–٣ تشجيع التعلم مدى الحياة وتعميم التعليم

يتغير المجتمع بشكل عام، وأسواق العمل تحديداً، بوتيرة سريعة، ما يستوجب رعاية القدرة على التعلم مدى الحياة وتعزيز فرص الحصول على التعلم مدى الحياة. وتتضح على نحو متزايد الحاجة إلى مؤسسات يمكن أن تضمن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي عبر الحدود بالنظر إلى اتجاهات الهجرة العالمية. ولا يتسق حرمان الأفراد من الحصول على فرص للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة بسبب الافتقار إلى ممارسات غير تمييزية للاعتراف بالمؤهلات مع هدف تعميم التعليم العالي باعتباره منفعة عامة.

ويُعتبر تنوّع أعمار المتعلمين في مجال التعليم العالي ملمحاً مهماً من ملامح تعزيز التعلم مدى الحياة وتعميم التعليم. وسوف يعود التطوير المهني المتحقق من خلال توفير فرص للاعتراف بالتعلم مدى الحياة بالنفع على الأفراد والمجتمعات.

وثمة مسألة هامة أخرى بالنسبة لتعزيز التعلم مدى الحياة وهي الاعتراف بالتعليم غير الرسمي وغير النظامي، وهي مسألة ينبغي النظر فيها في إطار عملية إعداد اتفاقية عالمية.

٤–٤ تعزيز الترابط بين ضمان الجودة وأطر المؤهلات والاعتراف بمؤهلات التعليم العالي

ينبغي ضمان جودة التعليم من أجل النجاح في تقديم معرفة مجدية وتوفير المهارات اللازمة والعمل اللائق لجميع الشباب والبالغين. ويجب في الوقت نفسه تعزيز جدوى التعليم والتمكّن من الالتحاق بسوق العمل من خلال وضع أطر للمؤهلات والعمل بها. ولن تفضي بالضرورة أي اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بالمؤهلات إلى تعزيز الجودة والجدوى وبصورة مباشرة؛ ومع ذلك، يمكن أن تنهض بمستوى بناء القدرات في مجال إدارة التعليم العالي، بما في ذلك وضع أنظمة أقوى لضمان الجودة وأطر محددة للمؤهلات. وإن تنفيذ اتفاقية عالمية من شأنه تيسير التقدم نحو صياغة مرجعية عالمية لضمان الجودة في مجال التعليم العالي. وعلاوة على ذلك، يمكن للاتفاقية العالمية أيضاً أن تعزز إلى حد كبير الاتساق والتآزر بين إجراءات الاعتراف بالمؤهلات، وإجراءات ضمان الجودة وترابطها مع أطر المؤهلات. وكانت البنى والإجراءات الخاصة بالاعتراف بالمؤهلات سارية عبر الحدود لمدة أربعة عقود، في حين استُحدثت المؤسسات الدولية المعنية بضمان الجودة وأطر المؤهلات في الآونة الأخيرة. وتتجلى من ثم الحاجة إلى وضع آليات لبلوغ الاتساق على المستوى العالمي.

ويمكن للاتفاقية العالمية أن تخطو خطوة أبعد بأن تحدّد العلاقة بين ضمان الجودة وأطر المؤهلات والاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، إذا ارتأت الدول الأعضاء من الملائم القيام بذلك. وهذه الخطوة من شأنها أن توطد الاتفاقية العالمية بصفتها أداة للتعاون عبر مستويات السياسة العامة والتعاون في مجال التعليم العالي.

وينبغي التأكيد على أي حال أن الثقة والجودة وضمان الجودة وأطر المؤهلات هي عوامل مهمة للاعتراف بالمؤهلات. ولابد من تنفيذ الاتفاقية العالمية من ثم بالتعاون مع الهيئات الرسمية المعنية بضمان الجودة والهيئات المسؤولة عن وضع أطر المؤهلات المعنية. وتوجد معظم الهيئات المعنية بضمان الجودة على المستوى الوطني؛ ومع ذلك، هناك شبكات دولية مهمة لضمان الجودة مثل الشبكة الأفريقية لضمان الجودة في المنطقة الأفريقية، والشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي في المنطقة العربية، وشبكة آسيا والمحيط الهادي للجودة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، والرابطة الأوروبية لضمان الجودة في مجال التعليم العالي في منطقة أوروبا والشبكة الدولية للوكالات المعنية بضمان الجودة في مجال التعليم العالي على المستوى العالمي.

٤-٥ وضع مبادئ وقيم شاملة ومتفق عليها ومشتركة لجميع المناطق

توجد أوجه تشابه بين الاتفاقيات الإقليمية القائمة المعنية بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، حيث تشترك في العديد من الأهداف والمبادئ. وتُفسّر هذه الأهداف والمبادئ وتُفعّل بصور مختلفة في المناطق المختلفة. ولكن من الواضح أن تلك الاختلافات يمكن أن تُعزى لأسباب وجيهة، وبالرغم من ذلك، فإن العمل في ظل مجموعة مشتركة من المبادئ والقيم المتفق عليها من شأنه أن يعزّز الاعتراف الدولي بمؤهلات التعليم العالي. ويشكل عدم وجود اتفاقية عالمية عائقاً حيال تقييم الاتفاقيات الإقليمية. وقد يعزز وضع مجموعة مشتركة من المبادئ والقيم المتفق عليها مستوى الشفافية وعدم التمييز في الإجراءات على المستوى العالمي. ويرد في القسم ٥ أدناه أمثلة على هذه المبادئ الأساسية.

٤-٦ تعزيز ودعم التطورات الدولية والإقليمية التي طرأت على سياسات التعليم العالي

تصادف الحكومات فضلاً عن المسؤولين المعنيين بالتعليم العالي صعوبات متزايدة في مواكبة الابتكارات والتطورات الجديدة في تقاليد التعليم العالي. ومن المزمع أن تدعم الاتفاقية العالمية الجهات المعنية في جهودها الرامية إلى تحديث الفكر السائد في إطار المفاهيم التقليدية للطلاب وأنماط التعلم، وأن تيسر أكثر الاستكشاف الدقيق لأنماط التعليم العالي المحفزة على الابتكار. وقد يشمل ذلك على سبيل المثال إذكاء الوعي بشأن الابتكار في مجال التعليم العالي والثقة فيه، وزيادة الطلب على الاعتراف بالدراسات الجزئية.

وكما ورد في السابق، توجد مبادرات في معظم المناطق لوضع سياسات عبر الحدود مثل السياسات الإقليمية في مجال التعليم العالي. وتعزز اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات القائمة تلك المبادرات. وإن وضع وثيقة تقنينية بشأن إجراءات الاعتراف بالمؤهلات بين الأقاليم من شأنه أيضاً دعم وتعزيز سياسات التعليم العالي الإقليمية، حيث إنها ستنظّم مجالاً واحداً من مجالات التفاعل مع المناطق الأخرى.

٤–٧ الاعتراف بالنمو السريع للتنوع بين المسؤولين عن التعليم العالي

كانت مؤسسات التعليم العالي التقليدية والجامعات الحكومية في كثير من الأحيان ولقرون عدة الساحة الوحيدة المتاحة للتعليم العالي والتعلّم. ومازالت تلك المؤسسات هي المصدر الرئيسي لتوفير التعليم العالي، ولكن يوجد في الوقت الراهن عدد آخر من الجهات التي تقدم خدمات تعليمية تستجيب على نحو متزايد لاحتياجات الطلاب المتسارعة النمو في جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه الجهات المؤسسات الخاصة الربحية وغير الهادفة للربح، والمؤسسات الممولة من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات التي توفر دورات أقصر، والهيئات الرسمية وغير الرسمية التي تقدم خدمات التعليم العالي عبر الانترنت. وتبرز الحاجة إلى وضع وثائق وأدوات لتحديد إجراءات الاعتراف بالمؤهلات نظراً للتنوع المتزايد بين الهيئات التي تقدم الخدمات التعليمية والفروق بين أنماط التعلّم.

٤–٨ تعزيز حق اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في ظروف مماثلة لظروف اللاجئين في الاعتراف بمؤهلاتهم

ثمة حاجة إلى النهوض بفرص التعليم العالي للأفراد الذين يعيشون في سياقات هشة. وأجبر وضع اللاجئين في الوقت الرهن الكثير من الطلاب على البحث عن فرص في بلدان أخرى، حيث يشهد العالم أكبر موجة من اللجوء منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن هؤلاء اللاجئين لا تتوفر لهم في معظم الأحيان إمكانية جلب شهاداتهم ومستندات أخرى تثبت مستواهم التعليمي. ويتعرض هؤلاء اللاجئين في تلك الظروف لخطر وشيك بالإقصاء من التعليم المستمر والحرمان من إمكانية الالتحاق بسوق العمل. وتمشيا مع الجيل الثاني من اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات، قد تتضمن اتفاقية عالمية في هذا الصدد قواعد وإجراءات للاعتراف بمؤهلات اللاجئين والمشردين داخلياً.

٤–٩ نطاق الاتفاقية العالمية المحتملة

لا يمكن النظر إلى الاعتراف بالمؤهلات في مجال التعليم العالي باعتباره منفصلاً تماماً عن عدد من القضايا الأخرى ذات الصلة بالتعليم العالي وسوق العمل. وتبرز الحاجة مع الإقرار بالمجموعة الواسعة من القضايا التي تؤثر على التعليم العالي عموماً وعلى تقاليد الاعتراف بالمؤهلات على وجه التحديد، إلى بعض من الرصانة والاعتدال بالنسبة لعدد المسائل التي يمكن لاتفاقية عالمية معالجتها بصورة مباشرة. وبالتالي من الأهمية بمكان تحديد نطاق الاتفاقية العالمية المحتملة وما ترنو إلى تحقيقه وكذلك ما لا تهدف إلى تحقيقه بكل وضوح، بغية النجاح في إعدادها وتنفيذها. ويرد فيما يلي سرد لبعض الجوانب أو الحدود المهمة:

- ستكون الاتفاقية العالمية أداة لوضع وتنفيذ مبادئ وإجراءات متفق عليها بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. ولن تكون أداة للاعتراف بتلك المؤهلات بشكل تلقائي، حيث يتعين اتخاذ ما يلزم من قرارات نهائية بشأن الاعتراف بالمؤهلات على المستوى الوطني و/أو من خلال السلطات المختصة، وفقاً للقواعد والتشريعات المعمول بها على الصعيد الوطني. ومن المقرر أيضاً أن تعترف الاتفاقية العالمية المرتقبة اعترافاً كاملاً بالطابع السيادي لسياسات التعليم العالي، وبالتالي بسيادة الدول الأطراف في منح الإجازات والدرجات

العلمية والشهادات في جميع مجالات التعليم العالي داخل أنظمتها. ولن تنال بالتالي تلك الاتفاقية بأي شكل من الأشكال من استقلالية المؤسسات الأكاديمية. وحيث من المؤمّل أن تركز الاتفاقية على مبادئ الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وبالممارسات الجيدة بدلاً من التركيز على قواعد محددة للاعتراف الفعلي بالمؤهلات في حد ذاته، فإن التحديات التي يثيرها الحراك عبر المناطق أو الأقاليم الفرعية في ظل وجود أنظمة مختلفة للتعليم العالي لن يؤثر إلى حد كبير على جدوى الاتفاقية. وتعترف اليونسكو بأن بعض البلدان أو المناطق هي بصدد وضع أدوات للاعتراف التلقائي بالمؤهلات. وحتى بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ وقعت على اتفاق لتنفيذ ممارسات من هذا القبيل. وتدعم اليونسكو تلك المبادرات عندما تشرع فيها الدول الأعضاء بنفسها وترى إمكانية تنفيذها، ولكن لا يُتصور أن تتضمن الاتفاقية العالمية المقترحة أي أحكام تنص على الاعتراف التلقائي بالمؤهلات.

- والتعليم العالي هو قطاع فرعي من قطاعات منظومة التعليم والتدريب في جميع أنحاء العالم. وتترابط جميع القطاعات الفرعية المعنية بالتعلم مدى الحياة داخل هذه المنظومة ويعضد بعضها البعض. وينبغي أن يكون الهدف هو وضع نظم وأدوات تمكّن من الحراك داخل المنظومات وفقاً للاحتياجات الشخصية والمجتمعية واحتياجات العمل. وينبغي أن يبقى هذا الجانب المهم عالقاً في الأذهان عند وضع الأدوات الخاصة بقطاع أو أكثر من القطاعات الفرعية، مثل اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات. ومن المزمع أن تكون الاتفاقية العالمية سارية في مجال التعليم العالي. ولا تُدرج الصيغة المقترحة للاتفاقية في هذا المشروع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التقليدي. بيد أن الاتفاقية العالمية يمكن أن تشجّع الدول الأطراف على النظر في تطبيقها على نطاق أوسع من مجرد الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي، إذا ارتأت الدول الأعضاء من المناسب القيام بذلك. وتعتبر بعض البلدان أن الاتفاقيات الإقليمية القائمة تنطبق أيضاً في مجال التعليم ما بعد الثانوي الذي يتضمن في بعض الأحيان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

- كما ورد في القسم ٣-١-٢ أعلاه، فإن العبرة الرئيسية التي يمكن استقاؤها من التجربة السابقة والعامل المهم للنجاح يتمثلان في التركيز على الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية. وبالتالي، لن تُصاغ الاتفاقية العالمية من أجل تنظيم الاعتراف بالمؤهلات بغرض مزاولة مهن معينة. ورغم أن الاعتراف بالمؤهلات من أجل الالتحاق بسوق العمل هو مجال هام، إلا أنه سوف يؤدي إلى تعقيد شديد إزاء صياغة هذه الوثيقة التقنينية وتنفيذها إذا أُدرج الاعتراف بالمؤهلات بغرض مزاولة مهن معينة باعتباره آلية ملزمة ضمن الاتفاقية. ولكن لابد من الإشارة إلى أن القواعد واللوائح المرتبطة بالاعتراف بأنواع مختلفة من المؤهلات ينبغي أن تُنفَّذ في ظل تضافر كامل بغية تبسيط الاعتراف بالمؤهلات، وأن تؤسس المبادئ والممارسات من خلال اتفاقية عالمية يمكن للدول الأعضاء استخدامها طوعاً في تيسير الاعتراف بالمؤهلات المهنية إذا ارتأت كل دولة على حدة من المناسب أن تقوم بذلك.

- ولن تكون الاتفاقية العالمية أداة لضمان الجودة في مجال التعليم العالي. فالحق في التعليم يستلزم أيضاً تطلعاً لتوفير تعليم من نوعية جيدة للجميع. وتكتسي مسألة جودة التعليم العالي أهمية كبيرة، وتخصص الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية مثل اليونسكو موارد ضخمة لهذا المجال. ورغم ارتباط مجال ضمان الجودة ارتباطاً وثيقاً بالاعتراف بالمؤهلات، لا يمكن أن تصبح الاتفاقية العالمية في حد ذاتها أداة مباشرة لضمان الجودة، وإن كان من الممكن تحديد العلاقة بين الاعتراف بالمؤهلات وضمان الجودة في إطارها.

- وتهدف الاتفاقية العالمية في المقام الأول إلى تعزيز التعاون بين المناطق، ولن تنال من نقاط القوة التي تتمتع بها اتفاقيات إقليمية تؤدي هذا الغرض بصورة جيدة أو الاتفاقات الثنائية بشأن الاعتراف بالمؤهلات.

- ولن تمس الاتفاقية العالمية بأحكام أي اتفاق من اتفاقات الحراك الثنائية المبرمة بين البلدان أو بين مؤسسات التعليم العالي ولن تعيق تلك الاتفاقات. ومن المقرر أن تحترم الاتفاقية العالمية وتعزّز الاتفاقات الوطنية والثنائية والإقليمية. ويكمن الهدف من الاتفاقية العالمية أيضاً في توفير فرص أكثر إنصافا للحراك من تلك المتاحة من خلال اتفاقات ثنائية. وقد أبرمت العديد من البلدان اتفاقات حراك ثنائية مع بلدان أخرى، كما أن معظم مؤسسات التعليم العالي لديها برامج تبادل ثنائية مع مؤسسات أخرى للتعليم العالي. ولن تمثل الاتفاقية العالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي عائقاً أمام تلك الاتفاقات. وستشجع الاتفاقية العالمية على إبرام اتفاقات ثنائية وتيسر هذه العملية، حيث ستكون الدول الأطراف قد اتفقت بالفعل على الإجراءات الأساسية للاعتراف بالمؤهلات وأرست قواعدها.

- ولن تسعى الاتفاقية العالمية إلى إقصاء البلدان غير القادرة أو غير الراغبة في التصديق على الاتفاقية. والهدف من ذلك هو جذب أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء للانضمام إلى الاتفاقية التي من المزمع أن تُصاغ بلغة تحث أطرافها على التعاون مع الدول غير الأطراف. وسيُترك للجنة الاتفاقية تقرير الجوانب العملية لإدراج الدول غير الأطراف في الاتفاقية والتعاون معها على نحو يكون مثمراً للجميع.

٥ – مبادئ أساسية

يمكن إدراج عدد من المبادئ الهامة في الاتفاقية العالمية المعنية بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي بغية تعزيز الإرادة السياسية وراء إجراءات وممارسات الاعتراف بالمؤهلات، وكذلك الثقة والتفاهم المتبادلين بشأنها بين مختلف المناطق. وتُعتبر المبادئ التالية بمثابة اقتراحات لما يمكن إدراجه من مبادئ في الاتفاقية العالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي.

٥–١ الاعتراف بالتعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان والتعليم العالي باعتباره منفعة عامة

من المسلم به في جميع أنحاء العالم أن التعليم حق من حقوق الإنسان. وينبغي الإقرار بأن الاعتراف بالحق في التعلّم وبالمؤهلات في جميع مستويات التعليم هو عنصر أساسي من عناصر الحق في التعليم.

وينبغي أن تشكّل الاتفاقية العالمية أداة للاعتراف العالمي بالتعليم العالي باعتباره منفعة عامة ومسؤولية عامة. وينطوي هذا الاعتراف على فكرة مفادها أن التعليم العالي الجيد يجب أن يكون متاحاً للجميع وأن يزود الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمين للحصول على عمل لائق وحياة كريمة. ويجب أن يُعترف من هذا المنطلق أيضاً أن التعليم العالي أداة للتطور على المستوى الشخصي والاجتماعي والوطني وكذلك لتعزيز المواطنة العالمية. ويساهم تنفيذ اتفاقية عالمية تُعنى بهذا المجال في تحقيق هذا الهدف، على سبيل المثال من خلال تقليل العقبات الماثلة أمام الحصول على التعليم العالي خارج الأوطان، ومن خلال المساهمة في بناء قدرات العاملين في مجال نظم ضمان الجودة الوطنية، وعن طريق تذليل العقبات التي تحول دون حراك الأكاديميين، وأخيراً و ليس آخراً، خلق مزيد من التفاهم الثقافي على المستوى العالمي من خلال تيسير حراك الطلاب والباحثين بين المناطق المختلفة.

٥–٢ احترام تنوع نظم التعليم العالي الوطنية والاستقلال الأكاديمي والاعتراف بهما

كما شهدت منطقة أوروبا، فإن وضع اتفاقية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي يمكن أن يرتبط بعمليات ترمي إلى تحقيق اتساق في التعليم العالي (عملية بولونيا). ورغم أن الاتفاقيات الإقليمية المنشأة والاتفاقية العالمية المحتملة لا تهدف بشكل مباشر إلى تحقيق الاتساق، إلا أن هذا الاتساق ييسر عملية الاعتراف بالمؤهلات ومن ثم يرتبط الاعتراف بالمؤهلات في أغلب الأحيان بالمبادرات الهادفة إلى تحقيق اتساق في الاعتراف بالمؤهلات. وينبغي في الوقت نفسه أن تكون الاتفاقية العالمية المحتملة أداة لترسيخ الاحترام الواجب لتنوع نظم التعليم العالي الوطنية ووثيقة تقنينية تقر بتنوع المجتمعات داخل المناطق وفيما بينها على حد سواء. ويُعتبر مبدأ الاعتراف بالمؤهلات ما لم توجد "فروق كبيرة" تحول دون ذلك مثالاً محدداً لكيفية تفعيل هذا الاحترام في الاتفاقية. فالقصد من وضع اتفاقية عالمية هو أن تكون بمثابة كأداة لتحسين ممارسات الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي بينما تسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز الاحترام الواجب لاستقلال مؤسسات التعليم العالي في اتخاذ قرارات الاعتراف بالمؤهلات، ومن ثم حماية الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي واستقلالها. ولا بد من الاعتراف بالاستقلال الأكاديمي واحترامه في الاتفاقية العالمية وفي أُطُر تنفيذها.

وينبغي للاتفاقية العالمية أيضاً أن تعترف بأهمية الابتكار والإبداع والتنوع وأن ترعى كلاً منها، وأن تشجّع أيضاً على تبادل المعلومات وبناء القدرات في مجال التعليم العالي على الصعيد الدولي، وأن تُعزّز القدرة على الاستجابة لاحتياجات الدارسين والجهات المعنية الأخرى.

٥–٣ دور الثقة المتبادلة والمبادئ الأخلاقية في ممارسات الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي

يتمثل دور الاتفاقية العالمية في إرساء مبادئ وإجراءات متفق عليها للاعتراف بالمؤهلات في مجال التعليم العالي. ويعتمد النجاح في تنفيذ تلك الإجراءات على الثقة المتبادلة والمبادئ الأخلاقية داخل المنظومة، كما يعتمد الحراك على الثقة في جودة التعليم، حيث يؤثر تنوع أنظمة التعليم غالباً على مستوى الثقة. وتحفز الاتفاقيات والنظم القائمة على بناء الثقة على المستوى الإقليمي. ويُعد توفّر معلومات موثوقة ومحدثة من خلال إنشاء مراكز معلومات أو خدمات وطنية للمعلومات مقياساً مشتركاً أُدرج في الاتفاقيات المنقّحة المعنية بالاعتراف بالمؤهلات بغية تيسير الشفافية وبناء الثقة بين الأطراف.

وتبرز الحاجة إلى وضع تدابير لبناء الثقة بين المناطق. ويجب أن يكون وضع ونشر وتبادل المبادئ التوجيهية ومجموعات الأدوات ومدونات قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بالممارسات الدولية وعبر الإقليمية للاعتراف بالمؤهلات مبدأ أساسياً من مبادئ الاتفاقية العالمية، باعتباره وسيلة لبناء الثقة المتبادلة والتفاهم المتبادل.

ويحتاج مجتمع التعليم العالي العالمي أيضاً إلى الخروج بتدابير لمكافحة تفشي ظاهرة تزوير المؤهلات، وهي ظاهرة تؤثر سلباً على الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم. ويمكن لتلك الاتفاقية العالمية من خلال التزام الأطراف بتنفيذها أن تكتسب أهمية كبرى باعتبارها أداة محورية لمكافحة تلك الأنشطة الاحتيالية وغير الأخلاقية التي تهدد بشدة الثقة في المجتمع العالمي للتعليم العالي. وتُعتبر اتفاقية أديس لسنة ٢٠١٤ الاتفاقية الإقليمية الوحيدة في الوقت الراهن التي تنطوي على تدابير من هذا القبيل.

٥–٤ الحق في عدم التمييز وفي الطعن

يجب أن يستند الحق في الحصول على تعليم عالٍ إلى ممارسات منصفة وشفافة للاعتراف بالمؤهلات وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها. وينبغي أن تقر هذه الممارسات بأن الحصول على التعليم العالي يجب أن يستند في المقام الأول إلى مبادئ الإنصاف والشفافية. ولا توجد في الوقت الراهن وثيقة تقنينية عالمية ملزمة من الناحية القانونية لضمان حق الطلاب والأكاديميين الذين يتنقلون بين المناطق في عدم التمييز وفي الطعن على قرارات عدم الاعتراف بالمؤهلات. ولا يُعتبر عدم التمييز مسألة تخص الأفراد فحسب، بل هي مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع العالمي من أجل استخدام الموارد البشرية على النحو الأمثل داخل المناطق وفيما بينها.

٥–٥ تعزيز سياسات تربوية تتلاءم مع التحولات البنيوية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية

تؤكد نظريات النمو الاقتصادي المعترف بها دور رأس المال البشري والبحث والابتكار باعتبارها عوامل محفزة رئيسية على النمو. ويُشكل المستوى التعليمي للسكان عاملاً أساسياً يمكّنهم من إدماج تكنولوجيات جديدة في المجتمع. ويرتبط التغيير المجتمعي والعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف وتطوير المجتمع المدني أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالتعليم والمعرفة

واكتساب المهارات. ويساهم من هذا المنطلق تعزيز التعليم العالي من خلال سياسات الحراك الدولي في التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي في كافة أنحاء العالم.

٦ – التحديات الرئيسية

يشير هذا التقرير إلى وجود أسباب عديدة تحبّذ الاستمرار في عملية إعداد اتفاقية عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. ولكن ثمة تحديات مهمة أيضاً ينبغي أخذها بعين الاعتبار. وسوف يتناول هذا القسم تلك التحديات، رغم أنه لا يهدف إلى اقتراح حلول فعلية لها، حيث ينبغي التوصل إلى تلك الحلول من خلال مشاورات واسعة مع الجهات المعنية في جميع المناطق أثناء عملية إعداد الاتفاقية العالمية بمجرد الشروع فيها.

٦–١ العلاقة بين الاتفاقيات الإقليمية والاتفاقية العالمية

ربما يكمن التحدي الأكثر وضوحاً أمام إعداد الاتفاقية العالمية في تحديد كيفية تنظيم العلاقة بينها وبين الاتفاقيات الإقليمية، حيث تُعتبر الاتفاقيات الإقليمية وسيلة قيّمة لمعالجة القضايا ذات الصلة بالاعتراف بالمؤهلات والحراك في مجال التعليم العالي التي تختص بها كل منطقة. وقد قطعت الاتفاقيات الإقليمية والدول الأطراف فيها شوطاً كبيراً في هذا المجال استثمرت من خلاله وقتاً كبيراً وموارد طائلة في تفعيلها وحسن العمل بها. وينبغي حماية هذا المكتسب واستغلاله كمصدر قوة من أجل وضع الاتفاقية العالمية المحتملة. وتعبّر معظم الجهات المعنية، بما فيها أمانة اليونسكو، عن رؤية واضحة مفادها أن الاتفاقية العالمية المحتملة ينبغي أن تستند إلى الاتفاقيات الإقليمية وأن تتجنب أي تداخل معها. ويصعب تصور كيفية اضطلاع الاتفاقية العالمية بمهمتها على النحو الأمثل بدون وجود أساس متين من الاتفاقيات الإقليمية.

ويجب أن تتسم الاتفاقية العالمية المحتملة بالتوازن، وأن تتضمن تفاصيل كافية تعزز من قيمتها في حد ذاته، ولكن لا ينبغي صياغتها في الوقت نفسه بأسلوب ينال من الدور الذي تقوم به الاتفاقيات الإقليمية.

وقد أبرز الاجتماع الأول للخبراء بشأن الاتفاقية العالمية المحتملة المنعقد في باريس خلال شهر تموز/يوليو من عام ٢٠١٤ بعض الخيارات في مجال العلاقة بين الاتفاقية العالمية والاتفاقيات الإقليمية، وهي خيارات لا يستبعد بعضها البعض بل يمكن التوفيق بينها:

- قد يحفز الربط بين الاتفاقيات الإقليمية والاتفاقية العالمية على الانضمام إلى كل من الاتفاقية العالمية والاتفاقيات القائمة ذات الصلة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي.
- قد تتضمن الاتفاقية العالمية مفاهيم مشتركة بينها وبين الاتفاقيات الإقليمية باعتبارها مفاهيم مرجعية، وقد تُدرج بصيغة مختصرة مبادئ إضافية مستقاة من الاتفاقيات الإقليمية المنقحة، مثل المراكز الوطنية للمعلومات وشبكات المعلومات والفروقات الكبيرة.

- يجوز للاتفاقية العالمية أن تستعرض الجوانب الفعالة وغير الفعالة في الاتفاقيات الإقليمية من منظور مقارن، وأن تعمل مع المكاتب المعنية بالاتفاقيات الإقليمية على بناء القدرات وتحسين مستوى التنفيذ في جميع أنحاء العالم. وتعتمد فكرة تأسيس الاتفاقية العالمية استناداً إلى الاتفاقيات الإقليمية في المقام الأول على الاستفادة من الخبرات المتراكمة من تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية واستغلال القدرات والخبرات المكتسبة في إطار وضع تلك الاتفاقيات وتنفيذها.

وسوف تحتاج تلك الأفكار إلى مزيد من الدراسة في جميع مراحل عملية إعداد الاتفاقية العالمية.

ولا ينبغي بالضرورة، من وجهة نظر اليونسكو، أن يكون تنقيح الاتفاقيات الإقليمية وتحديثها شرطاً مسبقاً للشروع في وضع الاتفاقية العالمية، حيث يمكن الاضطلاع بهذه العمليات على نحو متزامن. ويتعين بالرغم من ذلك على كافة المناطق بذل جهود قوية من أجل وضع اتفاقيات إقليمية تفي بالغرض، حيث تُعدّ أساساً لتنفيذ الاتفاقية العالمية. وحيث أن الاتفاقية العالمية يجب أن تستند إلى الاتفاقيات الإقليمية والخبرات والتجارب المكتسبة من خلال وضعها وتنفيذها، فإن تنقيح كافة الاتفاقيات الإقليمية أو الشروع في عملية تنقيحها سيشكل مكسباً كبيراً لصالح تنفيذ الاتفاقية العالمية. وينبغي تدارك الفجوة الحالية في الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وتعزيز التنسيق بين المناطق. وستواصل اليونسكو تقديم الدعم اللازم للمناطق التي ترغب في الشروع في عملية التنقيح هذه.

وتثير مسألة التنفيذ الفعال للاتفاقيات الإقليمية قضايا من قبيل توفر الموارد والقدرات لدى مؤسسات التعليم العالي. وقد أكّد الاجتماع الأول للخبراء أن الاتفاقيات العالمية والإقليمية يتحتم عليها النص على أغراض موازية واضحة لضمان استدامة وقوة كل منها على حد سواء.

٦-٢ العلاقة بين ضمان الجودة وأُطُر المؤهلات والاعتراف بالمؤهلات

رغم وجود فروق إقليمية كبيرة، طرأت تغيرات ضخمة خلال العقدين الماضيين في مجال وضع آليات لضمان الجودة وأُطر المؤهلات. وتمثل تلك الآليات والوثائق أداة مهمة لإرساء تقاليد موثوقة للاعتراف بالمؤهلات. وسيكون من المهم أثناء عملية إعداد اتفاقية عالمية محتملة بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي تحديد أوجه الترابط بين هذه المجالات المتعلقة بوضع السياسات بكل وضوح، حيث أن أُطُر المؤهلات وضمان الجودة لا تضمن في حد ذاتها الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي.

ولا ينبغي اعتبار الاتفاقية العالمية المحتملة أداة لضمان الجودة على المستوى الوطني. وحتى إن اعتُبرت كذلك، لابد من تحديد العلاقة بين ضمان الجودة وأطر المؤهلات والاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. ويحقّق الحراك نتائج مثلى عندما تعضد آليات ضمان الجودة وأُطُر المؤهلات عملية الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي؛ ومع ذلك، يجب أن تأخذ الاتفاقية العالمية بعين الاعتبار التباين الكبير بين النظم الوطنية لضمان الجودة وعدم وضع أُطُر للمؤهلات بعد على النطاق

العالمي. ولا ينبغي من ثم أن توضع مسألة وجود إطار وطني أو إقليمي معمول به للمؤهلات باعتبارها شرطاً مسبقاً للانضمام إلى الاتفاقية العالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي.

وثمة حاجة أيضاً في إطار هذه المسألة لمناقشة الصلة المحتملة بين عمليات التنسيق القائمة بين المناطق وداخلها مثل عملية بولونيا في أوروبا، والمجال المشترك بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي للتعليم العالي، والفضاء الأفريقي للتعليم العالي والبحوث.

٦-٣ الاعتراف بالدراسات الجزئية وبالتعلم غير النظامي وغير الرسمي

تمشياً مع سياسة إفساح مجال التعليم العالي لأعداد كبيرة من الدارسين وزيادة التركيز على التعلم مدى الحياة، اكتسب الاعتراف بالدراسات الجزئية وبالتعلم غير النظامي وغير الرسمي أهمية متزايدة في خطط التعليم العالي على الصعيد العالمي. ويرتبط هذا الاهتمام أيضاً بالفجوة غير الواضحة بين التعليم العالي والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

ولابد من مناقشة مبادئ وإجراءات الاعتراف بالدراسات الجزئية وبالتعلم غير النظامي وغير الرسمي أثناء عملية وضع الاتفاقية العالمية المحتملة. وينبغي التمييز بين الاعتراف بالدراسات أو بالدرجات العلمية أو الشهادات الكاملة والاعتراف بالدراسات الجزئية أو التعلم غير النظامي أو غير الرسمي.

٦-٤ التحديات المتعلّقة بتنفيذ الاتفاقية

تحتاج أي اتفاقية إلى بُنى رسمية لتنفيذها، مثل لجنة دولية حكومية، أو لجنة معنية بتنفيذ الاتفاقية. بيد أن الجيل الثاني من الاتفاقيات الإقليمية يشير إلى الحاجة إلى وجود بنية تنفيذية أكثر شمولاً بغية تحقيق أهداف الاتفاقية بالكامل. وتُعد لجنة الاتفاقية الهيئة الرئيسية لتنفيذ اتفاقيات الاعتراف بالمؤهلات، ولكن التجربة تشير إلى أنها لن تكون كافية بمفردها للنجاح في تنفيذ اتفاقية الاعتراف بالمؤهلات، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وثبتت القيمة الكبرى لشبكات مراكز المعلومات وشبكات وهيئات ضمان الجودة بالنسبة للاتفاقية الإقليمية الأوروبية. وكان لوضع نصوص فرعية وتبادل الممارسات الجيدة قيمة مساوية. وساعد التفاعل من خلال تلك الشبكات على بناء تفاهم متبادل وثقة متبادلة، وعلى تحفيز النقاش وبناء القدرات وإدخال الإصلاحات. ونظراً لأن معظم جوانب التنفيذ العملي لاتفاقية الاعتراف بالمؤهلات ذات طابع تقني، فينبغي أن تتعامل هيئات تقنية مع هذه الجوانب، مثل المراكز الوطنية للمعلومات أو الهيئات المعنية بضمان الجودة. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ اتفاقية الاعتراف بالمؤهلات عملية لا تكتمل في غضون فترة زمنية محددة، بل إن تنفيذها هو بالأحرى عملية مستمرة تتواصل ما دامت الاتفاقية سارية.

وينبغي تسليط الضوء على دور الاتفاقية العالمية في بناء القدرات، حيث يمكن لها أن تساعد في مجال بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي كي تتمكن الدول الأعضاء من التواؤم مع الاتفاقيات الإقليمية والعالمية المعنية بالاعتراف بالمؤهلات. ويُعتبر ضمان الجودة مجالاً يمكن من خلاله إدراج مشاريع محددة تهدف إلى بناء القدرات.

وثمة حقيقة واقعة هي أن بعض المناطق لديها نظم أكثر تقدماً للاعتراف بالمؤهلات. ولا بد من ثم أن تتضمن الاتفاقية العالمية معايير يمكن للنظم الأقل تقدماً بلوغها، ويمكن في الوقت نفسه مقارنتها بالمعايير المعمول بها في المناطق الأكثر تقدماً. وسوف يشكّل تحقيق هذا التوازن تحدياً ماثلاً وقد يكون من المفيد لجميع الأطراف إدراج تدابير وأنشطة ملموسة لبناء القدرات من أجل إعداد الاتفاقية وتنفيذها. وقد تشمل هذه التدابير بناء القدرات في مجال ضمان الجودة وأطر المؤهلات والمؤسسات الوطنية للمعلومات.

وتتضمن العقبات الكبرى التي تحول دون النجاح في تنفيذ الاتفاقية العالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وجود فوارق في معايير الجودة؛ والافتقار إلى بنية أساسية للاعتراف بالمؤهلات مثل المراكز الوطنية للمعلومات؛ والموارد البشرية والمالية التي ستكون أطراف الاتفاقية بحاجة إليها من أجل عملية التنفيذ. وينبغي بحث هذه المسائل ومناقشتها وحلها من خلال عملية صياغة نص الاتفاقية وطرائق تنفيذها.

وقد تتشكل البُنى الرسمية لتنفيذ الاتفاقية العالمية المحتملة من الهيئتين التاليتين:

- لجنة دولية حكومية تضم ممثلين عن أطراف الاتفاقية ورؤساء اللجان الإقليمية. ومن المقرر أن يساهم ترشيح رؤساء لجان الاتفاقيات الإقليمية لعضوية اللجنة الدولية الحكومية الخاصة بالاتفاقية العالمية في توطيد علاقة مثمرة بين الاتفاقيات الإقليمية والاتفاقية العالمية. وينبغي للجنة الدولية الحكومية أن تجتمع على نحو متواتر كل سنتين أو ثلاث سنوات؛
- شبكة دولية قوامها المراكز الوطنية للمعلومات ومواقعها على شبكة الإنترنت، تربط بين الشبكات القائمة عبر الإنترنت ومنتديات النقاش، وتُشرك المراكز حديثة الإنشاء أثناء عملية تطورها.

وينبغي أيضاً تأسيس شبكات أخرى للقائمين على الاعتراف بالمؤهلات وواضعي السياسات على نحو يتوافق مع الهيئتين الرسميتين سالفتي الذكر.

ولم يرد في هذا القسم سرد ومناقشة لجميع التحديات العملية التي من الممكن أن تثار أثناء تنفيذ الاتفاقية العالمية. وتعترف اليونسكو بوجود تحديات إضافية وبالحاجة إلى توضيحها بمزيد من التفصيل أثناء مرحلة إعداد الاتفاقية العالمية. ويُقترح وضع إطار لتنفيذ الاتفاقية العالمية، حسبما ترتأي الدول الأعضاء، وإدراجه في صورة ملحق للاتفاقية العالمية المحتملة. ويجوز أن يتضمن هذا الإطار نصاً بشأن سياق التنفيذ وأولويات التنفيذ وجدول زمني مقترح لتنفيذ الاتفاقية.

٦-٥ دور اليونسكو في مرحلة التنفيذ

تضمن تعريف العمل التقنيني الذي وضعه فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالتقييم خلال اجتماعه السنوي العام (في سنة ٢٠١٢) ثلاث فئات رئيسية من العمل التقنيني هي:

(أ) إعداد معايير ومقاييس؛

(ب) تقديم الدعم للحكومات ولجهات أخرى من أجل دمج المعايير والمقاييس في التشريعات والسياسات وخطط التنمية؛ و

(ج) تقديم الدعم للحكومات ولجهات أخرى من أجل وضع التشريعات والسياسات وخطط التنمية حيز التنفيذ استناداً إلى القواعد والمعايير والاتفاقيات الدولية[٤].

ويركز عمل اليونسكو التقنيني بشكل عام، وفي مجال التعليم على وجه الخصوص، على المجالات التالية:

١ – إعداد وثائق تقنينية لوضع المعايير، على النحو المبين في الميثاق التأسيسي لليونسكو (المادتان ١ و٤).

٢ – رصد تنفيذ الوثائق التقنينية: ترصد اليونسكو على نحو دوري تنفيذ الوثائق التقنينية التي تضعها وترصد بشكل عام إعمال الحق في التعليم وتعزز العمل التقنيني.

٣ – تقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تنفيذ القواعد والمعايير من خلال جهود المناصرة وتوفير المساعدة التقنية.

٤ – تعمل بصفتها الجهة المودع لديها الاتفاقية.

وبمجرد صياغة الاتفاقية العالمية واعتمادها، تتمثل المهمة الأولى لليونسكو في تشجيع ودعم التصديق على الاتفاقية. وعندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالعدد المطلوب من التصديقات، يجوز لليونسكو أن تقوم بدور أمانة اللجنة الدولية الحكومية المذكورة أعلاه، وتتولى عقد اجتماعات اللجنة. وتضطلع اليونسكو أيضاً بدور رئيسي في تأسيس وتيسير ودعم شبكات ومجتمعات قوية من الممارسين المهنيين وواضعي السياسات الإقليمية والعالمية للاعتراف بالمؤهلات، من شأنها تسهيل عملية تنفيذ مبادئ الاعتراف بالمؤهلات على المستوى الوطني وعلى مستوى المؤسسات. وتقدم اليونسكو أيضاً الدعم اللازم على المستوى الوطني، متضمناً بناء القدرات، للبلدان الراغبة في المشاركة الفعلية في تنفيذ الاتفاقية. وأخيراً وليس آخرا، تساعد اليونسكو أطراف الاتفاقية على رصد تنفيذها وعلى رفع تقارير منتظمة عن التقدم المحرز على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، وحسبما تحدده لجنة الاتفاقية والهيئتين الرئاسيتين لليونسكو.

وينبغي صون الشراكات المؤسسة مع البنى الحكومية الدولية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بغية تعزيز التنفيذ والتآزر وتجنب ازدواجية العمل والجهود. وتحتفظ اليونسكو بريادتها وبملكيتها للاتفاقية.

[٤] http://www.uneval.org/document/detail/1484.

ويتطلب النجاح في تنفيذ الاتفاقية العالمية من اليونسكو أخذ زمام المبادرة في هذه العملية بالتشاور الوثيق مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية الحكومية أو غير الحكومية في كافة المناطق. وتضمن عملية التحضير الشاملة إشاعة الشعور بالملكية والمسؤولية، وهو شعور ضروري من أجل إحراز نجاح في اعتماد الاتفاقية وتنفيذها.

وتهدف اليونسكو من ريادتها لعملية التنفيذ التصدي لبعض التحديات، منها على سبيل المثال:

- ضمان سريان الاتفاقية في ظل قيم حقوق الإنسان والسلام والمواطنة العالمية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة، والشفافية، والإنصاف، والمعاملة بالمثل؛
- ضمان ألا تمنح الاتفاقية أفضلية أو مميزات مجحفة لبعض الدول الأعضاء أو المناطق على حساب أعضاء أو مناطق أخرى؛
- ضمان أن تصبح الاتفاقية أداة لتداول الكفاءات حيثما تمس الحاجة إليها على الصعيد العالمي؛ و
- ضمان مساهمة الاتفاقية في التصدي للتسويق التجاري لأنشطة التعليم والتدريب، بينما تفضي في الوقت نفسه إلى توفير الهيئات العامة والخاصة المسؤولة عن تقديم الخدمات التعليمية أقصى قدر ممكن من الفرص للالتحاق بمؤسسات حديثة للتعليم العالي.

٦ –٦ الشعور بامتلاك الاتفاقية والمشاركة فيها

تشير دراسة الجدوى الخاصة بالاتفاقية العالمية المحتملة التي أجريت في عام ٢٠١٣ [٥] إلى وجود فروق إقليمية في إدراك الحاجة إلى اعتماد اتفاقية عالمية في هذا الصدد. فقد دعمت الغالبية العظمى من الجهات المشاركة في الاستبيان ومن الجهات المعنية في مناطق اليونسكو الخمس (أفريقيا، والدول العربية وآسيا والمحيط الهادي وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي)، وضع اتفاقية عالمية، رغم إبداء البعض تحفظات أكثر من البعض الآخر. وتضمنت بعض المخاوف والتحفظات ما يتعلق بوضع الخصوصيات والأولويات الإقليمية، والآثار المالية المترتبة على تنفيذ الاتفاقية، ومعاملة اللاجئين والفوارق في القدرات.

وليس مستغرباً أن يشكل اختلاف وجهات النظر الإقليمية حول الاتفاقية العالمية المحتملة المعنية بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي تحدياً. فقد أعرب الاجتماع الأول للخبراء بكل وضوح أن دعم جميع المناطق يُعد شرطاً أساسياً لوضع وثيقة تقنينية عالمية قوية وهادفة.

[٥] يُرجى الرجوع إلى وثيقة اليونسكو ١٩١م ت/٤٢ للاطلاع على تفاصيل أكثر عن دراسة الجدوى.

٦-٧ التحديات الأخلاقية والسياسية

ينبغي أن توضع في الاعتبار القضايا الأخلاقية التي قد تنشأ أثناء إعداد اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي. فقد أثارت بعض الجهات المعنية مسألة تأثير اتفاقية عالمية من هذا القبيل على هجرة الأدمغة. ولابد من إيلاء الاعتبار الواجب لتلك المسألة بغية التأكد من استخدام الاتفاقية كأداة لتداول أفضل للكفاءات عما هو سائد في ظل الوضع الراهن، وتجنّب أن تصبح وسيلة لزيادة هجرة الأدمغة. وتُعتبر المناطق المنخرطة بقوة في الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي مستعدة استعداداً جيداً لاستيعاب مؤهلات رسمية من مناطق أخرى. فقد قررت معظم البلدان الأوروبية على سبيل المثال معاملة جميع أصحاب الطلبات المتقدمين إليها على المستوى الوطني وفقاً لأحكام اتفاقية لشبونة لسنة ١٩٩٧. ويُعد مبدأ المعاملة بالمثل مسألة محورية ينبغي إدراجها في الاتفاقية العالمية، إذ ينبغي الامتناع عن وضع اتفاقية عالمية بطريقة غير متوازنة.

ويجب أن تكون الاتفاقية العالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي قائمة على الثقة المتبادلة، والاستفادة المتبادلة، والفرص المتبادلة لحراك الأفراد.

وترتبط القضايا الأخلاقية الأخرى التي أُثيرت بالاختلافات الثقافية واللغوية، وبالسيادة الوطنية والآثار المترتبة على الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي إبان إعداد الاتفاقية العالمية. ويبدو أن مسألة خلق بيئات مواتية لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم المتبادل هي عامل أساسي في تبديد تلك المخاوف الأخلاقية.

٦-٨ السياق الاجتماعي والاقتصادي

ليس من الممكن تحديد السياق السياسي والاقتصادي الذي ستُنفَّذ الاتفاقية في ظله في المستقبل، ولكن قد تجدر الإشارة إلى بعض العوامل المفيدة للاعتراف بالمؤهلات بصورة عامة مستقبلاً، رغم عدم التيقن من طبيعة تلك العوامل وأثرها على الاعتراف بالمؤهلات. وتتضمن العوامل السياسية والاقتصادية التي قد تثير بعض التحديات إزاء صياغة اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بالمؤهلات ووضعها حيز التنفيذ ما يلي:

- انخفاض مستويات التمويل العام المخصص للتعليم العالي، ما يمكن أن يؤثر على سلوك مؤسسات التعليم العالي، ويؤدي إلى ممارسات أكثر تنافسية أو أكثر حماية في مجال الاعتراف بالمؤهلات بدلاً من التعاون والتعاضد.
- التسويق التجاري للتعليم العالي وآثار ذلك على إمكانية الحصول عليه.
- ظهور سوق عالمية في مجال التعليم العالي وزيادة التنافس بين نظم ومؤسسات التعليم العالي.

٧ – المسائل الإدارية

٧–١ الإطار الزمني

عملاً بالقرار ٣٧م/١٥، سيُقدَّم هذا التقرير الأولي إلى المؤتمر العام إبّان دورته الثامنة والثلاثين (٢٠١٥) مشفوعاً بتعليقات المجلس التنفيذي عليه إبّان دورته السابعة والتسعين بعد المائة. وقد يرغب المؤتمر العام بعد اطلاعه على هذا التقرير الأولي أن يطلب من المديرة العامة اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن إعداد الاتفاقية العالمية بغرض عرض المشروع النهائي لنص الاتفاقية على مؤتمر دولي للدول في عام ٢٠١٨ أو في عام ٢٠١٩ لينظر فيه ويعتمده، أو على المؤتمر العام لليونسكو إبّان دورته الأربعين (٢٠١٩) لينظر فيه ويعتمده، وذلك وفقاً للقرار الذي يتّخذه المؤتمر العام لليونسكو في هذا الصدد إبّان دورته التاسعة والثلاثين (٢٠١٧).

ووفقاً للنظام الداخلي الخاص بالتوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء وبالاتفاقيات الدولية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي، يمكن أن تتضمن الإجراءات الإضافية ما يلي :

- تقوم المديرة العامة بتشكيل لجنة صياغة (من الفئة الرابعة) مؤلفة من خبراء دوليين، ويجوز أن تضم هذه اللجنة أيضاً لجاناً فرعية معنية بمواضيع محدّدة. وتُزوَّد جميع الدول الأعضاء بتقرير نهائي يتضمّن مشروع الاتفاقية.
- تتولى المديرة العامة إجراء مشاورات إقليمية مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية.
- إذا قرر المؤتمر العام إبان انعقاد دورته التاسعة والثلاثين اعتماد مشروع الاتفاقية خلال دورته الأربعين، تقوم لجنة خاصة مؤلفة من خبراء تقنيين وقانونيين تعينهم الدول الأعضاء بدراسة التقرير النهائي للمديرة العامة.

وستُدعى كافة الدول الأعضاء إلى المشاركة في اللجنة الخاصة مشاركة كاملة. ويُقدّم المشروع النهائي لنص الاتفاقية الذي توافق عليه اللجنة الخاصة إلى المؤتمر العام إبان دورته الأربعين.

وتمهيدًا لإعداد المشروع النهائي لنص الاتفاقية، قد يرغب المؤتمر العام في أن يطلب من المديرة العامة تقديم تقرير مرحلي مشفوع بمشروع أولي لنص الاتفاقية إلى المؤتمر العام إبّان دورته التاسعة والثلاثين (٢٠١٧).

٧–٢ تمويل العملية

سيتطلب إعداد وثيقة تقنينية جديدة في مجال الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية. وتعتزم المديرة العامة دفع كل التكاليف المرتبطة بإعداد هذه الوثيقة، بيد أنه قد يصعب دفع هذه التكاليف من ميزانية البرنامج العادي في ظل الظروف المالية الحالية للمنظمة. وسوف يتطلب هذا الأمر توفير موارد خارجة عن الميزانية لتلبية

احتياجات إعداد هذه الوثيقة. ولا بدّ من توفير تمويل مستدام طوال عملية تنفيذ الاتفاقية لتمكين اليونسكو من دعم اللجنة المعنية بالاتفاقية وشبكة الاختصاصيين المعنيين بهذه المسألة.

ويتطلب تنفيذ الاتفاقية العالمية على الصعيد الوطني توفير موارد للهيئات المعنية بضمان الجودة وخدمات الإعلام الوطنية ووكالات الاعتراف بالمؤهلات والهيئات المماثلة. ولا بدّ من توفير هذه البُنى بغض النظر عن الوضع القائم فيما يخص التصديق على الاتفاقية العالمية. وتستطيع الدول الأعضاء التي صدّقت على إحدى الاتفاقيات الإقليمية استخدام البُنى الوطنية القائمة.

وتظّل اليونسكو على أتم استعداد لتقديم وتيسير تقديم المساعدة التقنية الضرورية للدول الأعضاء من أجل بناء القدرات اللازمة للتنفيذ الكامل للاتفاقية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وليس من الممكن أن يعتمد تمويل هذه الأنشطة على اليونسكو وحدها، بل يجب أن يستند أيضاً إلى التزام سياسي ومساهمات مالية من الدول الأعضاء.

مشروع الخطوط العريضة لاتفاقية عالمية محتملة بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي

مع مراعاة ما توصل إليه فريق الخبراء المذكورة أعلاه، قد تأخذ الاتفاقية العالمية أي صورة من الصور الثلاث التالية:

- يمكن أن تكون الاتفاقية العالمية أداة تهدف بصفة رئيسية إلى دعم تنمية الحراك داخل المناطق وفي ما بينها، بينما لا تتطرق كثيراً وبالتفصيل إلى الصعوبات التي تعترض سبيل هذا الحراك. وتأخذ الاتفاقية العالمية في هذا النموذج شكل الإعلان العام.
- يمكن أن تهدف الاتفاقية العالمية إلى سد الفجوات القائمة في الاتفاقيات الإقليمية من خلال اقتراح روابط بين الاتفاقيات الإقليمية القائمة التي يمكن أن تستخدمها المناطق في تعزيز الحراك بين المناطق وداخلها على حد سواء.
- يمكن أن يكون هدف الاتفاقية العالمية هو أن تصبح أداة في زمن العولمة، حيث تتناول قضايا عالمية خاصة بالتعليم العالي مثل الدورات الجماعية المفتوحة المتاحة على الإنترنت وغيرها من أشكال منح المؤهلات وتوثيقها عبر الإنترنت، والتعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، والمؤهلات الدولية، والتعليم عبر الحدود، وتأخذ في الاعتبار التعليم غير النظامي وغير الرسمي.

وتُدرج الخطوط العريضة التالية بغرض الاطلاع فقط ولتقديم أمثلة على كيفية تنظيم بنية الاتفاقية العالمية المحتملة بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي

الديباجة

- الاتفاقية والتعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان
- الاتفاقية والتعليم العالي بوصفه منفعة عامة
- الاتفاقية وخطة التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥
- التعليم وتعزيز السلام والتفاهم المتبادل والحوار بين الثقافات
- دور التعليم العالي في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية في جميع أنحاء العالم
- السياق العالمي الجديد في مجال التعليم العالي

المادة ٢: تعريف المصطلحات

المادة ٣ : أهداف الاتفاقية

- تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي

- تعزيز وتشجيع الحراك الدولي في مجال التعليم العالي
- تعزيز وتشجيع التعلّم مدى الحياة وتعميم التعليم
- تعزيز الترابط بين الاعتراف بالمؤهلات وضمان الجودة وأطر المؤهلات
- تشجيع ودعم التطورات الإقليمية في مجال التعليم العالي
- الإقرار بالتنوع المتزايد في مجال التعليم العالي

المادة ٤ : المبادئ الأساسية المتعلقة بتقييم المؤهلات

- احترام وإقرار التنوع واسع النطاق في أنظمة التعليم العالي والثروة النفيسة الكامنة في هذا التنوع
- دور الثقة المتبادلة والمبادئ الأخلاقية في الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي
- الحق في عدم التمييز
- تعزيز سياسات التعليم التي تعطي حيزاً للتغيير الاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي والبنيوي

المادة ٥ : التزامات الأطراف

- صلاحيات السلطات
- الاعتراف بالمؤهلات التي تمنح فرصة الحصول على التعليم العالي
- الاعتراف بفترات ومراحل الدراسة
- الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي
- الاعتراف بالمؤهلات التي حصل عليها اللاجئون والمشردون والأشخاص الذين هم في وضع شبيه بوضع اللاجئين
- معلومات عن المسائل المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات وبتقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي.

المادة ٦ : آليات التطبيق

- البنى المعنية بالتنفيذ على الصعيد الوطني
- لجنة الاتفاقية
- شبكات الممارسين
- المنظمات الإقليمية
- التوجيهات التنفيذية

المادة ٧ : أحكام ختامية

قائمة بأسماء الدول الأطراف في الاتفاقيات الإقليمية

أفريقيا

اتفاقية عام ١٩٨١ الإقليمية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية

وُقعت في ٥ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨١ في أروشا

دخلت حيز النفاذ في أول كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٣

١ – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٢ – جمهورية بنين
٣ – بوركينا فاسو
٤ – جمهورية بوروندي
٥ – جمهورية أفريقيا الوسطى
٦ – جمهورية كوت ديفوار
٧ – جمهورية مصر العربية
٨ – جمهورية غينيا الاستوائية
٩ – الجمهورية الغابونية
١٠– جمهورية غينيا التعاونية
١١– الكرسي البابوي
١٢– مملكة ليسوتو
١٣– جمهورية النيجر
١٤– جمهورية نيجيريا الاتحادية
١٥– جمهورية رواندا
١٦– جمهورية السنغال
١٧– جمهورية سيشيل
١٨– جمهورية السودان
١٩– مملكة سوازيلند
٢٠– الجمهورية التوغوية
٢١– جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٢– جمهورية زامبيا

الاتفاقية الإقليمية المعدّلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الإفريقية

اعتُمدت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤ في أديس أبابا

لم تدخل بعد حيز النفاذ

الدول الموقّعة:

١ – جمهورية بوروندي
٢ – جمهورية أفريقيا الوسطى
٣ – اتحاد جزر القمر
٤ – جمهورية جيبوتي
٥ – جمهورية مصر العربية
٦ – الجمهورية الغابونية
٧ – الكرسي البابوي
٨ – جمهورية مدغشقر
٩ – جمهورية مالي
١٠– جمهورية موزمبيق
١١– جمهورية ناميبيا
١٢– جمهورية نيجيريا الاتحادية
١٣– جمهورية السنغال
١٤– جمهورية جنوب السودان
١٥– الجمهورية التوغوية
١٦– جمهورية أوغندا.

المنطقة العربية

اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية

اعتُمدت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٨ في باريس
دخلت حيز النفاذ في ٧ آب/أغسطس عام ١٩٨١

١ – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٢ – مملكة البحرين
٣ – جمهورية مصر العربية
٤ – جمهورية العراق
٥ – المملكة الأردنية الهاشمية
٦ – دولة الكويت
٧ – ليبيا
٨ – المملكة المغربية
٩ – سلطنة عُمان
١٠– دولة قطر
١١– المملكة العربية السعودية
١٢– جمهورية السودان
١٣– الجمهورية التونسية
١٤– الإمارات العربية المتحدة

آسيا والمحيط الهادي

الاتفاقية الإقليمية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في آسيا والمحيط الهادي

اعتُمدت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٣ في بانكوك
دخلت حيز النفاذ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٥

١- جمهورية أرمينيا
٢- أستراليا
٣- جمهورية أذربيجان
٤- جمهورية الصين الشعبية
٥- جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٦- الكرسي البابوي
٧- جمهورية الهند
٨- جمهورية إندونيسيا
٩- جمهورية كازاخستان
١٠- جمهورية القيرغيز
١١- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٢- جمهورية الملديف
١٣- منغوليا
١٤- جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية
١٥- جمهورية الفلبين
١٦- جمهورية كوريا
١٧- الاتحاد الروسي
١٨- جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية
١٩- جمهورية طاجيكستان
٢٠- جمهورية تركيا
٢١- تركمانستان

الاتفاقية الإقليمية الخاصة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي في آسيا والمحيط الهادي

اعتُمدت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١١
لم تدخل بعد حيز النفاذ

الدول الموقعة:

١ - جمهورية أرمينيا
٢ - جمهورية بنغلاديش الشعبية
٣ - مملكة كمبوديا
٤ - جمهورية الصين الشعبية
٥ - الكرسي البابوي
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٧ - جمهورية كوريا
٨ - جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية
٩ - جمهورية تركيا

أوروبا

اتفاقية بشأن الاعتراف بمؤهلات العليم العالي في منطقة أوروبا

اعتُمدت في ١١ نيسان/أبريل عام ١٩٩٧ في لشبونة
دخلت حيز النفاذ في أول شباط/فبراير عام ١٩٩٩

١- جمهورية ألبانيا
٢- إمارة أندورا
٣- جمهورية أرمينيا
٤- أستراليا
٥- جمهورية النمسا
٦- جمهورية أذربيجان
٧- جمهورية بيلاروس
٨- مملكة بلجيكا
٩- البوسنة والهرسك
١٠- جمهورية بلغاريا
١١- جمهورية كرواتيا
١٢- جمهورية قبرص
١٣- الجمهورية التشيكية
١٤- مملكة الدنمارك
١٥- جمهورية إستونيا
١٦- جمهورية فنلندا
١٧- الجمهورية الفرنسية
١٨- جورجيا
١٩- جمهورية ألمانيا الاتحادية
٢٠- الكرسي البابوي
٢١- المجر
٢٢- جمهورية آيسلندا
٢٣- آيرلندا
٢٤- دولة إسرائيل
٢٥- جمهورية إيطاليا
٢٦- جمهورية كازاخستان
٢٧- جمهورية القيرغيز
٢٨- جمهورية لاتفيا
٢٩- ليختنشتاين
٣٠- جمهورية ليتوانيا
٣١- دوقية لكسمبرغ الكبرى
٣٢- جمهورية مالطة
٣٣- الجبل الأسود
٣٤- مملكة هولندا
٣٥- نيوزيلندا
٣٦- مملكة النرويج
٣٧- جمهورية بولندا
٣٨- الجمهورية البرتغالية
٣٩- جمهورية مولدوفا
٤٠- رومانيا
٤١- الاتحاد الروسي
٤٢- جمهورية سان مارينو
٤٣- جمهورية صربيا
٤٤- الجمهورية السلوفاكية
٤٥- جمهورية سلوفينيا
٤٦- مملكة اسبانيا
٤٧- مملكة السويد
٤٨- الاتحاد السويسري
٤٩- جمهورية طاجيكستان
٥٠- جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٥١- جمهورية تركيا
٥٢- أوكرانيا
٥٣- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

اتفاقية إقليمية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

١- دولة بوليفيا المتعددة القوميات
٢- جمهورية كولومبيا
٣- جمهورية كوبا
٤- جمهورية إكوادور
٥- جمهورية السلفادور
٦- الكرسي البابوي
٧- الولايات المكسيكية المتحدة
٨- الجبل الأسود
٩- مملكة هولندا
١٠- جمهورية نيكاراغوا
١١- جمهورية بنما
١٢- جمهورية بيرو
١٣- جمهورية صربيا
١٤- جمهورية سلوفينيا
١٥- جمهورية سورينام
١٦- جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١٧- جمهورية فنزويلا البوليفارية

منطقة البحر الأبيض المتوسط

اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط

اعتُمدت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٦
دخلت حيز النفاذ في ٦ آذار/مارس عام ١٩٧٨

١- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٢- البوسنة والهرسك
٣- جمهورية كرواتيا
٤- جمهورية مصر العربية
٥- جمهورية إيطاليا
٦- جمهورية مالطة
٧- الجبل الأسود
٨- المملكة المغربية
٩- جمهورية صربيا
١٠- جمهورية سلوفينيا
١١- جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١٢- جمهورية تركيا